وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة " بلحاج بوشعيب " عين تموشنت
كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية:

القضايا الدولية الراهنة

د./ هادي جلول

السنة الجامعية 2202 - 2023

مقدمة:

يعرف العالم اليوم العديد من القضايا التي تشغل بال المفكرين والباحثين وغيرهم من المهتمين بشأن القضايا والأزمات الراهنة، فعالم اليوم يتسم بالسرعة في الاحداث وعولمة الظواهر وإعادة تشكيل ورسم الحدود بين تفتيت وتكتل مما شكل بؤرا للتوتر والصراع الايديولوجي والسياسي والاقتصادي وحتى العسكري، مما جعل الدارسين والمفكرين في هذه الظواهر يهتمون بالتوصيف والتحليل والتعريف بهذه القضايا معرجين على أسبابها وسياقها التاريخي وآثاراها ونتائجها على مختلف الأصعدة خاصة في ظل الثورة الرقمية وتطور تكنولوجيات الاعلام والاتصال الذي أدى الى ظهور قضايا جديدة، محاولين بذلك إيجاد حول لها هذه الحلول التي يمكن أن تبعد آثار هذه القضايا عن البشرية والعيش في آمان وطمأنينة، وهذه "القضايا "أو "المتغيرات " قد تبدأ "محلية " و "إقليمية " في إطارة قارة من القارات، أو حضارة من الحضارات ،أو أمة من الأمم، لكنها تكتسب وصف " الدولية " من التأثيرات التي تحدثها على النطاق الدولي والعالمي، وبنظرة عل التاريخ الذي لا تزال أحداثه فاعلة في الواقع الحضاري الراهن ،يستطيع الانسان أن يشهد معالم لمتغيرات دولية، بدأت في جزء من العالم، ثم ما لبثت أن امتدت تأثيراتها الى الطاق الولي والعالمي.

نضع بين أيدي طلابنا هذه المحاضرات المتعلقة بمقياس" القضايا الدولية الراهنة " التي من شأنها أن تفتح أعينهم على الواقع الراهن الدولي والعالم العربي، وتؤسس لأرضية فكرية ولحوار علمي، ولتواصل ثقافي بين المجتمعات يخرج العقل الإنساني من الصراع الى التسامح، ويستطيع الطالب معرفة أسباب ونتائج هذه القضايا التي تشهدها المجتمعات البشرية، وأن يقف على كبرايات القضايا المطروحة لتفتح أمام الطالب في مادة التاريخ، والعلوم الاجتماعية نافذة ما يحدث في العالم.

ولا ندَّعي في محاولتنا هذه أننا تمكَّنا من سد الثغرات المطروحة عالميا بقدر ما كان همَّنا الأساسي إلقاء الضوء على بعض القضايا الأكثر إلحاحاً في المعالجة والتوضيح والتفسير، فالهدف الأساسي من هذه المحاضرات تغطية مقياس قضايا دولية راهنة لطلبة السنة الثانية علم اجتماع و استعراض أهم القضايا الدولية المعاصرة المؤثرة في الدول ومجتمعاتها.تعرف المجتمعات البشرية في الفترة الراهنة ظهور موجات من الاحتجاجات المطالبة بإعادة النظر في السياسات الدولية الراهنة وضرورة البحث عن بديل للتوحش الليبرالي في ظل تنامي مخاطر التفاوت الاجتماعي والفقر و اللامساواة في أنحاء المعمورة بالإضافة إلى التهديدات التي تطال الديمقراطية في العالم، تطرح هذه المحاضرات المتعلقة بمقياس قضايا دولية راهنة لطلبتنا أسئلة من شأنها أن تفتح أعيننا على الواقع العربي والعالمي، وتؤسس لأرضية فكرية ولحوار علمي بل ولتواصل ثقافي بين المجتمعات يخرج العقل الإنساني من الصراع الى التسامح، ونحاول من خلالها الوقوف على كبريات القضايا المطروحة لتفتح أمام الطالب في العلوم الاجتماعية نافذة على ما يحدث في العالم.

قضايا سياسية:

الاستعمار: 01

أ - الاستعمار: بدأت طلائع الاستعمار الأوربي على القارة الافريقية منذ الحركة الاستعمارية القديمة التي عرفت باسم الكشوفات الجغرافية[1] خلال القرنين 15 و16م، والتي تزعمها مغامرون اسبان، وبرتغاليون، وايطاليون، وبعد انتهاء حروب[2] نابليون[3] الأولى، والمسألة الشرقية ،تفرغت دول أوربا الغربية والوسطى للحركة والنشاط الاستعماري ،وبدأ عصر جديد من النشاط والتنافس الدولي للاستيلاء على مناطق النفوذ، والسيطرة الاستعمارية على بلدان جديدة من العالم، وخاصة افريقيا[4].

كانت دعائم الاستعمار في مرحلته الأولى هي السلب والنهب والاغتصاب واستعباد الشعوب وقهرها واستنزاف ثرواتها ومواردها والحصول على الامتيازات التجارية والسياسية، وبدأت المرحلة الأولى في الاستعمار الحديث مع نشأة الشركات التجارية واستمرت حتى أواخر ق 19م[5].

مفهوم الاستعمار: الاستعمار على شكله السياسي الحديث قد يكون استيلاء دولة على قطر من الأقطار وإدارة شؤونه، أو استثمار مرافقه المختلفة، إما بيد مهاجرين يرحلون اليه ويقطنونه، واما بيد سكانه الأصليين، واما باشتراك الفريقين، ومن المسلم به ان الدولة المستعمرة تضمن في هذا العمل لنفسها ولقومها أعظم فائدة تستطيع الحصول عليها. والتسلط هو أداة الاستعمار، وهو تحكم شعب في غيره من الشعوب، وأنواعه كثيرة أهمها الساسي والاقتصادي والثقافي، ومن وسائل التسلط القوة، أي غزو الأرض المراد استعمارها واحتلالها عسكريا، والقضاء على القوة المحاربة فيها وخلع سلطانها، واسقاط حكوماتها، وإقامة حكومة مواليها لها، واستغلال مرافقها، ومن وسائل الضغط أيضا الضغط والتهديد بالقوة[6].

درجات الاستعمار: للاستعمار درجات هي:

أ/الاستعمار المطلق: وهو ان تفقد الأرض المغلوبة على أمرها أي المستعمرة سيادتها الداخلية والخارجية، وتكون تابعة في جميع امورها، ولا يعترف سكانها بكيان قومي، وحكومة قومية، ويعتبر هذا النوع أشد أنواع الاستعمار وأفظعه.

---

[1]- محمود شاكر، **الكشوفات الجغرافية، دوافعها-حقيقتها**، ط2، المكتب الإسلامي،1408ه/1988م، بيروت-دمشق، ص39

[2]- نابليون بونابرت، **مبادئ الحرب** ،ترجمة: هشام البطل، مكتبة النافذة،ط1، 2011،الجيزة، ص267

[3]-أيمن أبو الروس، **نابليون بونابرت، امبراطور فرنسا الذي اكتسح أوربا ثم وقع في الفخ الروسي**، مكتبة الساعي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة،2013، ص5

[4]-يحي بوعزيز، **الاستعمار الحديث في افريقيا**، المؤرخ العربي مجلة فصلية تاريخية تعنى بشؤون التراث والتاريخ العربي والعالمي، تصدر عن الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب-بغداد، العدد 31، السنة12 ، 1407ه/1987م، ص21

[5]-عبد العزيز فهمي، **الاستعمار عدو الشعوب**، مكتبة النهضة المصرية، ص11

[6]-علي إبراهيم عبده، **المنافسة الدولية في أعالي النيل،1888- 1906**،رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية- كلية الآداب،ص2

ب/ الانتداب: هو استعمار مقيد، وهو وليد الحرب العالمية الأولى 1914-1918، ابتدعه الساسة لتطبيقه في جميع الجهات التي نزعت من الفريق المنهزم في قارتي آسيا وافريقيا لأنهم خشوا ان يؤدي نضالهم ونزاعهم حول الأراضي التي اقتطعت من أملاك تركيا وألمانيا خارج أوربا الى اثارة حرب جديدة بين دول أوربا[1].

ج/ الوصاية: تمتاز وثيقة الوصاية بأنها تتناول المستعمرات والأقطار التي لا تدخل تحت نظام الانتداب القديم أو نظام الوصاية الجديد ،وذلك بأن تعهدت الدول فيما يختص بتلك الأقطار بأمور هامة، إذ أعلنت أن مصالح هذه الأقاليم لها المقام الأول ،وأنها ترى أن من واجب كل دولة أن تعمل على تنمية رفاهية سكان هذه الأقاليم، وأن تكفل تقدم هذه الشعوب في السياسة ،والاقتصاد ،والتعليم وأن تنمي فيها الحكم الذاتي ،هي نظام أنشأ بعد الحرب العالمية الثانية في مؤتمر سان فرانسسكو، ووضع بنوده ونصوصه ثلاث فصول من ميثاق الأمم وهي الفصل 11 و13، والواقع ان نظام الوصاية لا يخرج كثيراً عن كونه صورة ملطفة أو طبعة جديدة من نظام الانتداب[2]،وكانت تلك الحضارة في نظرهم تعني تحويل السكان الى الديانة المسيحية ونشر الثقافة الفرنسية[3]،واعتبر الفرنسيون بأن لهم واجباً حضارياً عليهم الالتزام به،ولم يقبل الفرنسيون أنفسهم هذا التبرير وأدركوا بأنه كان للتضليل والإلباس الاستعمار ثوبا جذاباً[4].

خاتمة: وتواجه أفريقيا الآن ظاهرة الاستعمار الجديد المعتمد على الغزو الفكري والإعلامي وتقديم المساعدات المشروطة ونظرا لامتلاك افريقيا لمعظم احتياطي العالم من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والثروات الحيوانية الكبيرة والمعادن المتنوعة، ووجود كميات هائلة من المياه العذبة، والثروة الغابية التي تساعد على امتصاص التلوث البيئي الذي تعيشه أوربا ،وعلى ضوء هذا ستكون افريقيا لاحقاً هدفاً استعمارياً مصيرياً لأجل بقاء انسان أوربا ،لذا فإن الاستعمار الجديد يسير بخطى سريعة نحوها لأنها واقعة مباشرة في دائرة الجوار مع المنطقة العربية الإسلامية.

---

[1] - علي إبراهيم عبده، المرجع السابق،ص2-3.

[2] - نفسه، ص71-72.

[3] - إلهام محمد علي ذهني، **جهاد الممالك الإسلامية في غرب افريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850-1914)**،دار المريخ للنشر،1988،ص60

[4] - علي إبراهيم عبده ،المرجع السابق، ص42

التحرر: 02

- **تمهيد:**إذ كان ق19م قرن استعمار،فإن ق20 بحق قرن التحرير،وان كان الأول وباء القرن فإن التحرير اليوم ظاهرة معدية كما قيل،ولكنها عدوى صحية حين تبدأ لا تتوقف ،وانما تتداعى في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال ،وان الشعوب تكافح لاسترجاع سيادتها القومية المسلوبة وتدعيم استقلالها الوطني بطرد القوات الأجنبية المحتلة من أرضها .ان مقاومة قوات الاحتلال تبدأ بالمناوشات الصغيرة المحدودة ولكنها تنتهي بمر الزمن الى حروب صريحة منظمة تستخدم فيها الشعوب فنون القتال .حيث تسعى هذه الشعوب من خلال المقاومة أن تحكم نفسها بنفسها،وتقيم نظماً وحكومات تتسم بطابعها الوطني المستقل.
- **مفهوم التحرر:** هي رد فعل وطني من شعوب المستعمرات ضد السيطرة الأجنبية المفروضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،أو بواسطة أنظمة عملية مرتبطة بالاستعمار ،ظهرت قبل ح.ع.1 ،واتضحت معالمها خلال الحربين العالميتين ،وقد ظهرت في أمريكا اللاتينية وفي أسيا وافريقيا بعدح.ع.1 ،وكانت تكتسي طابعا عسكريا ،أي بالاعتماد على الكفاح المسلح الذي نتج عنه استقلال الدول المذكورة[1] .
- **تبلور الفكر التحرري :**كان تبلور فكرة التحرر لدى شعوب العالم الثالث في كل من إفريقيا وآسيا بتأثير عدة عوامل داخلية وخارجية، اختلفت من دولة لأخرى وهذا مرتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، بالإضافة الى تأثير الرصيد التاريخي وكذا حكم الموقع الجغرافي الذي يحدد الأسلوب التحرري الذي انتهجته الدولة[2]،و كان أول رد فعل عى الاستعمار قد جاء من الولايات المتحدة التي تحررت من الاستعمار الإنجليزي بعد حرب دامت 08 سنوات (1776-1783)، وانتشرت الثورة بعد ذلك في مختلف اقطار أمريكا اللاتينية ضد الاستعمار الأوربي (ثورة المكسيك ضد الاسبان وحصولهم على الاستقلال 1864، وثورة البرازيل ضد البرتغال واعلانه الاستقلال 1861 عملا بمبدأ أمريكا للأمريكيين الذي أعلن عنه جيمس مونرو James Monroe، خامس رؤوساء أمريكا[3].

خاتمة: جربت جميعها النضال السياسي قبل أن تنتقل لاستعمال العنف الثوري، فمعظم البلدان المستعمرة نشطت فيها حركات سياسية (حركة الوطنية)حاولت تحقيق الاستقلال عن طريق الكفاح السياسي، ولكن خيبة الأمل المتكررة أكدت لها ضرورة العمل الثوري ، أوهم خاصية ميزت حركات التحرر هي تمكنها من تحقيق أهدافها، وفرض الاعتراف الدولي بها(الاستقلال الوطني لجميع شعوب المستعمرات)،ونتيجة زيادة الضغط الاستعماري ظهرت موجة من حركات التحرر التي شهدها القرن العشرين، بعد تبلور الوعي عبر أشكال مختلفة من البعث الثقافي الذي أعطى هذه الشعوب فرصة التعرف على هويتها التاريخية والحضارية، وارفق البعث الثقافي يقظة سياسية، دفعت بهذه الشعوب إلى الجهاد والمقاومة بأشكال التبلور في الوعي إلى جملة من العوامل الداخلية والخارجية.

---

[1]-أشغال الملتقى الدولي الثالث حول الفاتح عقبة بن نافع الفهري رضي الله عنه، **الحواضر العلمية الجز ائرية و افريقيا**، أيام8-9-10 مارس 1929 ،بمدينة سيدي عقبة ،منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ،بسكرة ،ص 358

[2]- عبد الحميد زوز ،**تاريخ الاستعمارو التحرر في افريقيا وآسيا** ،ديوان المطبوعات الجامعية،2009،ص11.

[3]- نفسه،ص5-6.

الشرعية الدولية: المزايا والمآخذ: 03

تمهيد: إن المتتبع للعلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين، وبالخصوص أيامنا هاته يجد نفسه أمام عدة تحولات تشهدها معظم بلدان العالم، لاسيما بلدان الدول العربية منها والإسلامية، مقارنة بالقرنين 19و20، من تزايد وتيرة التوتر في العلاقات الدولية، والتي كانت فيها كلمة الفصل للهيمنة واستعمال أو التلويح باستعمال القوة والتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول، وهذا كله يتعارض مع مبادئ القانون الدولي والذي من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وفيه انتهاك للشرعية الدولية.

مفهوم الشرعية:هي مجموعه من القواعد المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية والمستقرة في العرف الدولي، وفي المبادئ العامة للقانون المعبر عن الأمم المتمدنة، والقرارات الدولية الصادرة عن مختلف المؤسسات [1].

- الشرعية السياسية في الوطن العربي: تشكو غالبية الأقطار العربية من فجوة متزايدة بين المجتمع والدولة، تكاد تصل إلى حد القطيعة بين الشعب والنخبة الحاكمة، كما تعاني أنظمة الحكم فيها من أزمة شرعية متفاقمة، تعود في جزء كبير منها إلى أسباب اجتماعية مرتبطة ببناء الدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي .وبنية هذه الأزمة تكاد تكون ذاتها في العديد من الأقطار العربية، ولها ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة: التراكمات التاريخية الموروثة التي تنزع إلى السلطوية الشاملة والتصورات المطلقة، والبعد الإيديولوجي الذي يتخذ من قضية التراث محورًا رئيسًا لتفاعلاته، والبعد المؤسسي الذي يلخص التناقضات التنظيمية اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا في المجتمعات العربية[2]، كما كان مصدر شرعية الحكام تقليديًا منذ إنشاء الدولة العربية الإسلامية، وكانت الرابطة بين الحكام ورعاياهم قبلية ودينية لكن الهياكل الاجتماعية الاقتصادية التقليدية في الوطن العربي، تعرضت لتغُّيرات متواصلة منذ القرن التاسع عشر، بفعل الاختراق الغربي، واتخذت أشكالا محدثة مشَّوهة، لم تشكل استجابة لنمو التكوينات الاجتماعية الجديدة، مما أدى إلى تعميق التناقضات والتشوهات الهيكلية[3].

خاتمة: ان محاولة الولايات المتحدة الأمريكية من فرض ممارسات تضرب بعرض الحائط على مرتكزات الشرعية الدولية السابقة وفرض شرعية جديدة تعكس ،وتعبر عن الموازين الجديدة للقوى المتسمة بالهيمنة الأمريكية المتجهة نحو تسخير المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وسياسات ومصالح الدول بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ،وحل محله مصدر أخر للشرعية ،كما تعتمد على هيئات لإنفاذ مقرراتها وتجسيد مواقفها من القضايا المعروضة على المجتمع الدولي ،و الأهم هو الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي يصدر القرارات المعبرة عن موقف المجتمع الدولي بمضامين الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يحدد ضوابط استخدام القوة المسلحة تحت غطاء الشرعية الدولية.

---

[1]-محمد محفوظ،**حرب الخليج امتحان للشرعية الدولية**،نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله (د،ت.ط)،ص42.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1997 ، ص40

[3]- سعد الدين ابراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 ص421.

السلام العالمي والسلم المدني :

تمهيد: شهد العالم في مطلع القرن العشرين حربين عالميتين في أقل من أربعة عقود، انهار خلالها السلم والأمن الدوليين وسقط خلالها الملايين من الضحايا والجرحى ناهيك عن الخسائر الاقتصادية، كل ذلك دفع الدول الكبرى إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة التي أكد ميثاقها على أن الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه هو حفظ السلم و الأمن الدوليين ،فقد جاء في ديباجة الميثاق أن شعوب الأمم قد آلت على نفسها أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، و آلت هذه الشعوب على نفسها أيضا أن تضم قواها كي تحتفظ بالسلم و الأمن

مفهوم السلاميعني أحياناً السلم من الفعل الثلاثي سلم، مسالم، السلامة، السالم، سلم، مؤنث سلام ويقصد بهذه المفاهيم الى معنى البراءة والسلامة من كل يحمل شراً، ومن العيوب، والعافية من كل بلاء ويراد فيه في كلام العرب الصلح والبراءة والأمان[1]، وبالتالي اتصاله بقيمة الخير والجمال ،ويقصد به مايلي[2]:

أ. اسم من أسماء الذات الألهية "السلام " هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام" [3].

ب. اسم من أسماء الجنة " لهم دار السلام عند ربهم"[4].

هو مصطلح يستخدم في العلاقات الدولية ليشير الى انعدام العدوان الدولي مع وجود روابط بين مجموعة من الدول والسلم الحقيقي ليس مجرد عدم وجود خصومات قائمة بل ينطوي على استقرار النظام[5].

السلام العالمي: يعبر السلام عن تلك الوضعية التي تغيب فيها الحرب والقتال، وأي نوع من اللاستقرار بين الأفراد والدول، وتضم في طياتها القبول المتبادل بين الأطراف بوقف القتال[6]،وتعبر من ناحية أخرى على الفترة التي يسود فيها اتفاق بين حكومات الدول، يعبر عنها بميثاق الاتفاق الذي من خلاله يمكن وقف القتال بين الأطراف التي كانت في حرب أو حالة عداوة[7].كما نجد أن المبادئ الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ولسون،قد تطرقت لهذا المفهوم حيث اعتبرت دعامة لاستمرارية السلام بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا من خلال التوجه لفكرة السلام التوفيقي، عبر إقامة مؤسسة دولية ضامنة وهي عصبة الأمم، بعدها تبلور المفهوم مؤسسياً مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي عام 1992،والذي كان بعنوان خطة للسلام والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام حيث ربطها بثلاثية الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلام[8] .

---

[1]-إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية، تركيا، ج1، د.ط.ت،ص446

[2] -احمد عابد واخرون، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلم،(لاروس)،ص639

[3] -سورة الحشر، الآية:23

[4] -سورة الانعام، الآية:127

[5]-يحي محمد النهاني،معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،2008،ص164

[6]-Miranda Steel, Oxford Wordpower Dictionary(university press,2002), p487

[7]- Frederck C.Mish, Merriam-webster's Collegiate Dictionary, Eleventh Edition(USA : SpringfieldMassachusetts, 2003,p 911

[8]-الأمم المتحدة،**تقرير الأمين العام للأمم المتحدة**، الوثيقة رقم A24111/47/277-S/، 1992 ،)ص7.

وسائله: أ. المفاوضات: وتعني التحاور والنقاش بين أطراف النزاع وصولا إلى اتفاق بشأن النزاع الذي يجمع بين وجهات النظر المتفرقة أو كما عرفها البعض أنها" ما يتم بين الاطراف مباشرة من الحكم رد بشأن موضوع النزاع مما قد يسفر عن اتفاق بين أصحاب الشأن في حله"[1].

ب.الوساطة:تعتمد الوساطة على تدخل دولة من دول الغير فيما بين الأطراف المتنازعة وذلك من أجل التقريب بين وجهات المتنازعين بل له أن يقدم المقترحات لهم لحل هذا النزاع[2].

ج . التوفيق: تعتمد هذه الوسيلة على بحث النزاع ومحاولة فهم ومعرفة دوافعه واقتراح الحل الأمثل له والتقريب بين وجهات نظر الأطراف تمهيدا لحل النزاع، وهي وسيلة غالب ما تتم على يد خبراء متخصصين ويتم تشكيلها بمعرفة الطرفين وتحظى بثقة الأطراف والتي تقوم كما قلنا ببحث النزاع ومعرفة أسبابه واقتراح الحل الأمثل له والتقريب بين وجهات نظر الأطراف تمهيدا لحل النزاع وهي الوسيلة غالبا ما تتم على يد خبراء متخصصين ويتم تشكيلها بمعرفة الطرفين وتحظى بثقة الأطراف والتي تقوم على بحث النزاع ومعرفة أسبابه واقتراح الحل الأمثل غير ملزم لأطرف بالمرة وهو ما يميز هذه الوسيلة عن غيرها [3].

هـ. التحكيم الدولي: ويقصد به حل المنازعات الدولية من خلال أحكام قضائية تصدر عن محاكم أو هيئات تحكيم مختارة أي من خلال قضاة يختارهم الخصوم، وتطبق في أحكام هيئات التحكيم القواعد القانونية التي يختارها الخصوم المستمدة من القانون الدولي أو القواعد القانونية الأنسب للنزاع ،فإن الحكم القضائي الصادر من المحاكم الدولية يتمتع بقوة ملزمة إذ أن حكم التحكيم إن كان يتمتع بقوة الإلزام وذلك لعدم وجود السلطة الدولية القائمة على تنفيذ الأحكام القضائية الدولية بالقوة ومع ذلك فالمتتبع للممارسات الدولية يجد أن هناك اتجاها واضحا نحو احترام أحكام محاكم التحكيم وتنفيذها بالقوة، وذلك قياسا على وضع أحكام محكمة العدل الدولية[4] التي عهد الميثاق بتنفيذها بالقوة لمجلس الأمن عملا بأحكام المادة 94 من الميثاق[5].

خاتمة: لكن بعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت عمليات حفظ السلام أكثر تعقيداً فإلى جانب الوظائف السابقة أصبحت تشمل نزع السلاح ،وإعادة اللاجئين وتقديم المساعدة الانتخابية ،وتقديم المساعدة الإنسانية، ومراقبة حقوق الإنسان، وتعزيزها والمساعدة في إصلاح النظام الاقتصادي والقضائي والمساعدة على إنشاء الهياكل الإدارية وتدريب أفراد الشرطة .

---

[1]- Salah Shalaby Abdel Badi: “International Organizations in International Law and Islamic Thought”, Second Edition, Cairo, 1996, p. 97.

[2]- Hussam Ahmed Hindawi: “The Limits of the Security Council's Powers in the Light of the Rules of the New World Order,” first edition, Cairo, 1994, p. 48.

[3]- Salah Al-Din Amer: "Taba Arbitration", a legal study, first edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo 1992, pp. 106-107.

[4] - This stipulates Article 94 of the Charter: “Every member of the United Nations undertakes to pass the ruling of the International Court of Justice in any case to which he is a party if one of the litigants in a case refuses to do what is imposed on him by a court’s ruling ”.

[5]- المادة:94: يتعهد كل عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها - إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

التحوّل الديمقراطي وحقوق الإنسان: 05

.**تمهيد:** يشهد العالم في الوقت الراهن العديد من الثورات في المنطقة العربية التي جاءت بشكل أساسي تطالب بالديمقراطية والقضاء علي النظم السلطوية، بالإضافة إلى بعض المطالب الأخرى .ومن ثم بات من الضروري الوقوف على جوهر عملي التحول الديمقراطي، حيث تكشف الطبيعة المعقدة لمفهوم التحول الديمقراطي ارتباط هذا المفهوم بالعديد من المفاهيم الأخرى، وثيقة الصلة به .ومن أولى هذه المفاهيم مفهوم التماسك الديمقراطي، وكذلك جودة الديمقراطية،والتحول نحو الديمقراطية

مفهوم التحول الديمقراطي: عرفه أورده ستيفن.ج. كنك حيث قال إن التحول الديمقراطي هو" :عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أراء أو موضوعات لم تشملها من قبل .أذن هي خطوات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر[1]. تتميز عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية معقدة تتكون من عدة مراحل لا يمكن الفصل بينها على أرض الواقع، وإنما لفصل هنا لتبسيط عملية البحث والتحليل، وتتمثل هذه المراحل فيمايلي[2]:

- مرحلة انهيار النظام التسلطي: هناك العديد من العوامل التي تؤدي الى انهيار النظام التسلطي،ومن بينها الصراع داخل النظام وانقسام نخبته بين إصلاحيين ومحافظيين[3]،وان انهيار النظام التسلطي قد لا يتبعه بالضرورة تأسيس نظام ديمقراطي، إذ قد ينجم عن هذا الانهيار أو يتبعه تأسيس شكل آخر من اشكال النظام التسلطي[4] .
- مرحلة القضاء على النظام السلطوي: وهي المرحلة التي تبدأ منذ أن يلوح في الأفق مؤشرات تأكل النظام التسلطي مثل الصراع داخل هذا النظام، وانقسام نخبته السياسية بين إصلاحيين ومحافظين ونمو درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني.

خاتمة:هناك حقوق أساسية للإنسان ومنها ، حقه في الحياة ، وحقه في التحرر من التعذيب ،ومن شأن إنكار تلك الحقوق ليس مأساة الفرد والشعوب فقط، بل أنه يخلق ظروف منتجة للقلاقل الاجتماعية والسياسية والنزاعات بين الأمم والشعوب، و هناك شروط معينة لا بد من توافرها حتى تكتسب قرارات مجلس الأمن في إطار حفظ السلم والأمن الدوليين صفة الشرعية ، ومن بينها الالتزام بالأهداف الخاصة بمجلس الأمن، والتزامه باختصاصاته الأساسية ، وأن تتفق هذه القرارات مع المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان.

---

1 - Stephen G. King: " The New Authoritianism In The Middle East And North Africa " Bloomington, Indiana University Press , 2009, P. 17.

2-Samuel Hantington,the third wave,democracy in the late twentieth(Oklahoma ,Norman University pree 1991,p35

3 - Larry Diamond,Political culture and democrady in developing countries(london Lynne Rinner publishers,1993,p43

4 - Donald Horowitz ; « Democracy in societies »Journal of Democracy,vol4(october1993),p18

ب - قضايا اقتصادية

العولمة وذهنية الهيمنة: 06

تمهيد: في القرن الحادي والعشرين أصبح من الواضح أن معظم التحولات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية المذهلة والمتسارعة التي يشهدها العالم هي إما سبب من أسباب العولمة أوانها مجرد نتيجة من نتائجها، لقد كانت حركة دمج العالم موجودة باستمرار وعبر كل العصور التاريخية، ثم أخذت هذه الحركة تتسارع خلال التسعينيات بشكل خاص مستمدة صورتها من الثورة العلمية والتكنولوجيا الراهنة والتطورات المدهشة في وسائل الاتصالات والمعلومات التي تقود الطريق إلى المستقبل، والعالم – الآن - يعيش لحظة بدايات العولمة ، ومازال يتعرف على مقدماتها ولكن العالم لا يعرف - على الإطلاق - إلى أين تتجه العولمة وما هي نهاياتها ؟ ،ولم تقتصر انعكاسات هذه الظاهرة على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فحسب، بل جاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلفة وراءها أثارا ملموسة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية، في حين قادت الدول الصناعية حملة لإقناع الدول النامية بضرورة دخول دائرة العولمة وتغيير توجهاتها السياسية بما يتماشى مع مقتضياتها.

مفهوم العولمة:لغة:لقد ظهر مصطلح العولمة لأول مرة في قاموس أكسفورد للكلمات الانجليزية الجديدة سنة1991 و هو يعني:يعود لفظ عولمة في أصلها إلى الكلمة الإنجليزية ،« Global » و التي تعني عالمي أو دولي أوكروي، و ترتبط في أحيان كثيرة بالقرية، و يصبح معنى المصطلح" القرية العالمية Global village،أي أن العالم عبارة عن قرية كونية واحدة.

اصطلاحاً:أما المصطلح الإنجليزي «Globalization »،فيترجم إلى الكوكبة و يتصل بها فعل"عولم "صفة "فوعل "[1]،و في اللغة الفرنسية نستخدم مصطلح «Mondialisation» مشتقة من كلمة «Monde» هي بذلك تعني الكون و الكونية،و قد استخدمت أربع كلمات في اللغة العربية للدلالة على هذه الظاهرة و هي :العولمة، الكونية، الكوكبة و الشمولية و كانت الغلبة في النهايةلمصطلح العولمة. و في اللغة العربية اسم مصدر على وزن" فوعلة "مشتق من كلمة" العالم "نحو"القولبة "المشتقة من كلمة" القالب "و تبين لنا هذه الصيغة على وجود فاعل يقوم بالفعل[2].

- للعولمة مدلولات لغوية فهي مشتقة من ' عالم ' التي يعرفها مختار الصحاح " بالخلق "[3]،وتجمع و" العالمون " أضاف الخلق و" العالمين " تشمل الكون أي عالمنا والعوالم الأخرى وهو ترجمة لكلمة globalisation، الإنجليزية المشتقة من كلمة "globe، والتي تعني الكرة الأرضية وهي أيضا ترجمة لكلمةmondialisation،الفرنسية

---

[1] - عبد الجليل كاظم الوالي " **:جدلية العولمة بين الإختيار والرفض**." مجلة المستقبل العربي،العدد275،جانفي2002،ص58.

[2]- يوسف القرضاوي :**المسلمون و العولمة**. دار التوزيع و النشر الإسلامية، القاهرة 2000 ، ص9

[3]-الختاتنة عبد الخالق، م**ستقبل التنمية العربية في ظل العولمة**، في الملتقى الدولي (الجزائر والعولمة) قسنطينة،22-1999/11/23،ص24

والكوكبية universalis [1] ،وهكذا فالعولمة لغة تحوي على مضامين ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

- **العولمة وذهنية الهيمنة:**

- في الفترة الممتدة بين القرن 17، وأوائل القرن20 أقامت البلدان الغربية مستعمراتها في مناطق عديدة من العالم كانت تعيش فيها المجتمعات التقليدية والحديثة الاستقلال، باستخدام قوتها العسكرية ،وان الاستعمار الكولونيالي أدى دوراً في تشكيل الخارطة الاجتماعية للعالم كما نعرفه اليوم ،في بعض المناطق مثل أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا التي كانت تعيش فيها مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل، أصبح الأوروبيون يمثلون غالبية السكان ،أما في المجتمعات الأخرى ،ومن بينها بلدان معظم آسيا ،وافريقيا ،وامريكا الجنوبية فقد بقى أهل البلاد يمثلون أغلبية السكان دخلت المجتمعات في الفئة الأولى مرحلة التصنيع المتسارع المكثف، بينما لم يبلغ التصنيع في الفئة الثانية مرحلة متقدمة، ويطلق على مجتمعات الفئة الثانية اسم البلدان " الأقل نمواً" أو بلدان "العالم النامي " وتسمى بأقطار الجنوب .مقابل الدول الصناعية الأكثر ثراءً في الشمال[2].

- **تأثيراتها:** ترتبط ولادة العولمة أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة ،لقد جددت العولمة الثقة في العلم والتكنولوجيا ،وأكدت ولادة العولمة ان هذا العصر هو و ربما اكثر من أي وقت مضى عصر العلم والثورات العلمية[3]، ان الثقافة بعناصرها كالفكر والآدب والفن ومن ثم الحياة الثقافية عموما تظهر ميلا واستعدادا واضحا للعولمة والتعولم لو تركت الثقافة لطبيعتها[4] ،إن الأديان والايديولوجيا هي من أهم مظاهر العولمة الثقافية.وان العولمة الثقافية تعني أكثر من مجرد قيام دين من اديان بالدعوة الى توحيد العالم[5]، ولكنها ظاهرة جديدة استمدت خصوصيتها من عدة تطورات فكرية وقيمية سلوكية برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينات، ومن جهة أخرى نجد أن العولمة الثقافية تتضمن بلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي، بأقل قدر من القيود والعراقيل والضوابط، وعليه فالعولمة الثقافية في هذا الاطار تعني انتقال تركيز اهتمام ووعي الانسان في المجال المحلي الى المجال العالمي ومن المحيط الداخلي الى المحيط الخارجي،وفي ظلها يزداد الوعي بعالمية وبوحدة البشرية ، فالثقافة الكونية مفهوم اعتمدت عليه الشركات المتعددة الجنسيات لضمان الانتشار الواسع الإنتاجها عبر شبكة اشهارية كونية لتنميط المجتمع الاستهلاكي[6].

خاتمة:إن انهيار المعسكر الشرقي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي و بروز و اتساع نطاق الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية والتأسيس لمبدأ المواطنة العالمية على المستوى الثقافي و السياسي وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية كمنظمة أطباء بلا حدود و الصليب الأحمر الدولي ومنظمة

---

[34]-نفسه، ص21

[2] -أنتوني غِدِنز،**علم الاجتماع**،ترجمة: فايز الصياغ،ط4،المنظمة العربية للترجمة،بيروت،لبنان، ومركز دراسات الوحدة العربيةص97-98

[3]عبد الله عبد الخالق، **العولمة وجذورها وفروعها وكيفية التعامل معها عالم الفكر**،المجلد28، العدد 2، أكتوبر،ديسمبر1999،ص60-61

[39]-بوخاوة إسماعيل، **عندما تتسلعن الثقافة في زمن العولمة**، جريدة الخبر 13جانفي 1999،ص75

[40]- عبد الله عبد الخالق، المرجع السابق ،75

[41]-نفسه،ص77

العفو الدولية ومنظمة هيومن رايت ووش ..الخ بالإضافة إلى تطور الإنتاج العابر للحدود تحت مظلة التجارة العالمية بفعل اكتساح الشركات متعددة الجنسيات العديد من البلدان والتطور الهائل لوسائل الاتصال الالكتروني وتفعيل آليات اكتساب المعرفة وغيرها من المؤشرات كلها توحي بأننا في مرحلة جديدة من التنظيم العالمي الإنساني يمثل نقيض المرحلة السابقة وهي مرحلة الدولة القومية والانكفاء على الحدود السياسية للدول كإطار جغرافي للتثمير المادي و الروحي عند الجماعات والبشرية عموما.

سوق البترول الدولية: 07

تمهيد: يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وقد لعب جورا مؤثرا وفعالا في اعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسياً للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية، كما تشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والدول المستهلكة له على حد سواء، ولا تنحصر أهمية النفط في ظروف السلم، بل تمتد وبشكل أكبر في أوقات الحروب والأزمات.

مفهوم البترول: عبارة عن مواد هيدروكربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة، وتتباين أنواعه بين الأسود والمخضر، الى البني والاصفر، كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية، وتستمد كلمة النفط (البترول) أصلها من اللغة اللاتينية وهي تعني زيت الصخر[1].

مفهوم السوق النفطية: هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق ، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية و المناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية [2] .

طبيعة الأسواق النفطية العالمية: السوق العالمية للنفط مراقبة، حيث يعتمد سعر النفط بشكل كبير على آليات السوق التنافسية[3]، تستحوذ على قدر كبير من الاهتمام العالمي و يمكن اعتباره من أكثر الأسواق تقلبا حيث يصعب رصدها وتتبع أثرها[4] ثلاثُين سنة الأخيرة، أصبح سوق البترول من أكبر أسواق المواد الأولية، فتطور من تجارة المواد المادية إلى سوق مالي متطور ،و جذب أكبر عدد من المشاركين الجدد في شركات النفط الكبرى كما أضيفت بنوك الاستثمار، صناديق الاستثمار المشتَّركة، صناديق التقاعد، شركات التأمين وصناديق

---

[1]- حسان خضر، **أسواق النفط العالمية** ،جسر التنمية،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية،العدد57،نوفمبر-تشرين الثاني،السنة الخامسة،الكويت، ص3.

[2]- قو يدري قوشيح بوجمعة ،**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**(رسالة ماجستير) جامعة الشلف ،الجزائر 2006،ص62.

[3]- كولن كامبيل،فراوكه ليزينبوركس، يورغ شيندلر،فتَز تسيتيل،**نهاية عصر البترول التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**،ترجمة: عدنان عباس علي،االعدد307 ،الكويت, سبتمبر 2004 , ص1.

[4]- سوزان شنيدر, **الأسواق النفطية**،www.journalismtraining.net ،ص1.

التحوط[1]،وبسبب أهمية النفط كسلعة إستراتيجية ودوره المهم لجميع دول العالم باعتبار دول مستهلكة للنفط تقابلها دول منتجة ومصدرة له[2]، لذا مسألة تنظيم السوق النفطية شملت الدول المنتجة من خلال منظمة الأوبك والدول المستهلكة ،ترتبط السيادة على الموارد الطبيعية وحرية الدولة في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها.

حرب تشرين الأول/أكتوبر1973، وفي غياب تلك الحرية وذلك الدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط، بمساند شركاتها العالمية العملاقة،من السيطرة على مقدرات صناعة النفط وتوجيه سياسة الإنتاج والأسعار بما يحقق مصالحها على مدى أكثر من نصف قرن[3].

تتكون السوق البتَّولية من مجموعة أطراف متعاملة فيها متمثلة فيما يلي:

- البلدان النفطية المنتجة للبتَّرول، بعضها تقتصر على سد احتياجاتها المحلية ومساهمتها محدودة في السوق المحلية مثل ماليزيا،البحرين،ودول منتجة ومصدرة للبتَّرول مثل دول الأوبك والأوبك[4].
- والجدير بالذكر أنهم يتمتعون بمكانة هامة على خارطة سوق النفط العالمية وما يعزز المكانة الاستحواذ على جزء أكبر من الاحتياطات العالمية من النفط الخام إضافة إلى ما تقوم بإنتاجه وتصديره[5]،كما يهيمنون على ثبات السعر.
- الشركات النفطية الكبرى: تضم الشقيقات السبع (5 أمريكية، 1بريطانيةو 1بريطانية هولندية)، كانت تهيمن على السوق العالمية من أواخر سنة 1920 إلى سنة 1960 ، أما في أوائل السبعينات إلى الثمانينات الهيمنة كانت من طرف الأوبك، وهي الفتَّرة التي صعدت فيها قوة أسواق البتَّرول التي كانت جزءا من التحرك نحو تحرير الاقتصاديات نتيجة سياسة الأسعار المرتفعة المطبقة من طرف أوبك، فمثلت حوالي40% من الإنتاج العالمي ما يمنح لها قوة تأثير معنوي للعمل بطريقة منسقة [6].

دور الطاقة: فقد حضي موضوع الطاقة بالدراسة على مستوى دول العالم بصفة عامة ،كما أولته المؤسسات والهيئات العالمية والدولية والإقليمية الكثير من البحث والدراسة، وظهر هذا جلياً في السبعينات مع الزيادة الكبيرة التي حدثت في سعر البترول حينئذ والتي أدت الى زيادة قيمة الواردات البترولية للدول الصناعية بدرجة كبيرة مما أثر في ميزان مدفوعاتها، وهذا ما جعلها تعيد النظر في سياسية الطاقة لديها، معتمدة في ذلك على ما لديها من تكنولوجيا متطورة ،وموارد مالية كبيرة[7].

---

[1]- Gilles Darmois et jean pierre favennec, les marchés de l'énergie-l'énergie à quel prix ?edition 2ème edition, technip, paris, 16 mai 2013, p29

[2]-سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة, **مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية** ،دراسة تحليلية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة،ع36، 2013 ،ص1.

[3]-حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**،ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،2000،ص15

[4]-نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2011 ،ص93.

[5]-ماجد ابراهيم عامر, **تطور خارطة سوق النفط العالمية والإنعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أو ابك**,مجلة النفط والتعاون العربي أوابك, المجلد42، ص9, 2016 العدد 156

[6]- Nicolas Carnot, Caterine Hagege, le marché pétrolier, la direction de la prévision et de l'analyse économique,ministère de l'économie des finances et de l'industrie,N°53-novembre 2004,p2

[7]-حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**،ط1،الرياض،العبيكان للنشر،2007 م ص68.

خاتمة: تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، و لعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت ا و التي انعكست تارة بالإيجاب و تارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم، و تعتبر سنة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية فقد كانت اية عصر النفط الرخيص و بداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة و المصدرة للبترول الحق في تولي زمام التصحيح السعري و إعطاء ثروات النفطية العالية الجودة قيمتها الحقيقية، وإنهاء عصر احتكار الشركات النفطية لحق التسعير دون مراعاة مصالح هذه الدول التي تعتبر البترول مصدراً رئيسياً في تكوين مواردها المالية،وفي الكثير من النشاطات الاقتصادية والتجارية.

- الحوار بين الشمال و الجنوب:08

تمهيد: شهد العالم العاصر في ظل العولمة مجموعة من التحولات الاستراتيجية والتغيرات الإقليمية والعالمية، وقد ساهمت هذه التحولات في ظهور مواقف متباينة بين الدول والتجمعات الإقليمية نتيجة تضارب مصالحها، ، وقد ساعد النظام الدولي في سرعته توحيد الموقف الأوربي واندماج دوله في منظومة سياسية واقتصادية واحدة ممثلة في الاتحاد الأوربي ،في حين ظهرت حاجة العالم الثالث" الجنوب" للتعاون معه وللتوحد للمحافظة على وجوده من خلال حوار– شمال جنوب لمواجهة الازمات التي فرضها النظام العالمي على دول الجنوب.

-دول الشمال: يطلق هذا المفهوم على مجموع الدول الصناعية المتطورة والتي تسمى " دول العالم المتقدم " وتشمل كل من الولايات المتحدة الامريكية، وأروبا الغربية واليابان، نيوزيلندا ،وأستراليا ،وكندا ،وقد انتظمت دول الشمال ضمن منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية التي أنشئت 1961،وهي امتداد لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي أنشئت 1948،[1].

-دول الجنوب:تعبير سياسي واقتصادي واجتماعي يدل على مجموعة الدول التي تقع معظمها في جنوب الكرة الأرضية، وكذلك الدول المستقلة حديثاً في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ،ويطلق عليها بمصطلح الدول النامية وتشكل حوالي 60 0/0 من مساحة الكرة الأرضية،ويمثلون75 0/0 من سكان العالم[2].

-خصائص دول الشمال والجنوب رؤية مقارنة:

أ. الخصائص السياسية:تعاني دول الجنوب من أنظمة الحكم الاستبدادي وغياب الرشادة مع مركزية شديدة في صنع القرار، ويلاحظ انخفاض مستويات المشاركة السياسية في هذه الدول، وتهميش دور غالبية المجتمع، وعدم وجود تداول سلمي على السلطة، واعتماد الحكم على معايير من المحسوبية والعلاقات الشخصية بدلا من الكفاءة والخبرة مما أدى الى انتشار ظاهرة الفساد السياسي وغياب حقوق وحريات

---

[1]-ماري فرانس ليريتو،**صندوق النقد الدولي وبلدان العال الثالث**،دار طلاس للدراسات والترجمة،دمشق،1993،ص43،وسهيل الفتلاوي منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،20016، ص27-33.

[2]- عبدالخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية** ، سلسلة عالم المعرفة،العدد133، الكويت،1989،ص139.

الأفراد،وتمتاز دول الشمال بسيادة الأنظمة الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية، وتداول السلطة[1].

ب-الخصائص الاقتصادية:انخفاض الناتج القومي بشكل عام في دول الجنوب وما يرافقه ذلك من انخفاض متوسط الدخل ومستوى المعيشة في دول الجنوب،مما جعل عدد كبير من السكان مهدد بخطر سوء التغذية او المجاعة في كثير من الأحيان[2]،يقابله ارتفاع الناتج القومي لدول الشمال وذلك ناتج في الأساس عن استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج والتكنولوجيا والذي أدى بدوره الى ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة والرفاهية،وتبعية دول الجنوب للخارج والاعتماد على المساعدات والديون .

-تعتمد دول الشمال على مواردها المالية التي حققتها نتيجة تبادلها غير المتكافئ مع دول الجنوب مما وفر لها احتياطات مالية تساعدها على انجاز مشاريعها الاقتصادية بنجاح[3].

ج-الخصائص الاجتماعية:تتسم دول الجنوب بارتفاع معدلات النمو السكاني مما يساهم ذلك في ارتفاع نسبة البطالة وخلق مشكلة في الاستفادة من عائدات التنمية، والزيادة البطيئة في عدد السكان لدول الشمال أدى الى ازدياد نسبة الشيخوخة للسكان نتيجة ارتفاع معدلات العمر الطويل، وانخفاض نسبة الذين يتمتعون بالخدمات العامة في دول الجنوب مثل التعليم والصحة والسكن حيث ترتفع نسبة الامية وتنتشر الامراض وازمات السكن وسوء التغذية وكثرة الوفيات وغيرها، ويعيش معظم السكان في القرى والأرياف، واستطاعت دول الشمال تحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية والحياة الكريمة نتيجة توفر الخدمات الرئيسية مثل السكن والتعليم والصحة وارتفاع نسبة التحضر، وفشل عمليات الاندماج والتكامل الوطني داخل دول الجنوب، والتفاوت الطبقي، تراجع دور الطبقة الوسطى وغياب دور المرأة، والمقابل نجحت دول الشمال في تحقيق درجة عالية من التكامل القومي والاندماج الاجتماعي في ظل سيادة القوانين[4].

جولات حوار الشمال والجنوب: ظهرت محاولات عدة لإجراء جولات بينهما سواء بشكل جماعي أو على مستوى وفود وهيئات للوصول الى تفاهمات بخصوص القضايا التي تمثل اختلافا في مواقف الطرفين أو القواسم المشتركة التي يمكن البناء عليها ومجالات التعاون المشترك، وفما يلي استعرض لأهم جولات الحوار المتعلقة بعلاقات الشمال والجنوب[5].

1/ الحوار من خلال المركز الأوروبي للترابط والتضامن العالمي: عام 1954 تم انشاء مركز شمال جنوب، ويعتبر من أقدم المنظمات السياسية في أوربا، ثم سمي لاحقاً "المركز الأوربي للترابط والتضامن " European

---

[1] - - United Nations Conference on Trade and Development, New Geography of International Trade: South-South Cooperation in an Increasingly Interdependent World, Eleven Session, San Paulo, 13-18 June, 2004, p: 1-6

[2] -مصطفى حسين،**المنظمات الدولية**،الدار الجامعية ،بيروت،1969،ص446-463

[3] - مصطفى حسين،المرجع السابق، ص446.

[4] -علي مصطفى ، **الشمال والجنوب الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر**،مجلة جامعة دمشق–المجلد- 27 العدد الأول+الثاني2011 ص394،ومنتصر جمال، **دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث**،الدفاتر السياسية والقانون،عدد خاص،جامعة باجي مختار،الجزائر،2011،ص430،هانس بيتر مارتين،هارالد شومان،**العولمة،الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**،ترجمة: عدنان علي،سلسلة عالم المعرفة،العدد238،الكويت،1998،ص7-35.

[5]- The Kenneth C. Shadlen , "Resources, Rules and International Political Economy: Politics of Development in the WTO," in Sarah Joseph, David Kinley and Jeffrey Waincymer, ed., World Trade Organization and Human Rights: Interdisciplinary Perspectives. Edward Elgar, 2009, pp. 109-132

centre for globel interdependence and solidarity،وهو عبارة عن منظمة حكومية داخل مجلس وأوروبا ويشمل حكومات وبرلمانات وسلطات محلية ومؤسسات مجتمع مدني ،وبعد انشاء هذا المركز وبناء على طلب من البرتغال صدر اعلان برشلونة سنة 1984[1] ،ثم تلاه اصدار " اعلان مدريد " سنة1988 في اجتماع للبرلمانين الاوربيين والذي وضع أسس الحوار بين الشمال والجنوب مبني على احترام الديمقراطية وكرامة الانسان من اجل ضمان تنمية مستدامة عادلة ومتزنة لكل سكان الأرض، وقد حددت أهداف هذا المركز من خلال[2]:إيجاد شراكة أوروبية لتحسين سبل الترابط العالمي، وتعزيز سياسات التضامن في مجالات حقوق الانسان والديمقراطية والتجانس الاجتماعي وإرساء أسس دولة القانون،وضع أسس لحوار ديناميكي بين الشمال والجنوب يقوم على احترام كرامة الانسان.

2/ مرحلة مؤتمر باندونغ 1955 لدول عدم الانحياز[3]: انعقد في مدينة باندونغ الإندونيسية وضم 29دولة من دول الجنوب، وكانت أهدافه سياسية أكثر منها اقتصادية، وترتكز حول النضال للتحرر من الاستعمار[4]،وفي هذا المؤتمر ظهر مصطلح "العالم الثالث " حيث حاولت مجموعة من الدول المشاركة في وضع أسس تتمحور حول الذات للحد من حالات الاستقطاب العالمي ومحاولة تبني مطالب تدور حول إعادة علاقة المركز بالأطراف ،وهذا حتما يتطلب التفاوض الجماعي بين الشمال والجنوب، هذا بالإضافة الى المطالبة بالعدالة على مستوى العالم ،وقد توالت مؤتمرات قمة الانحياز بالانعقاد وانجزت كثيرا من المهمات منها التحضير لتأسيس مجموعة "77" ومنظمة التضامن الأفروآسيوي ،وخصصت كثيراً من مؤتمرات عدم الانحياز للجانب الاقتصادي والذي طالبت فيه دول الجنوب بحقوقها بالمساواة والسيادة على مقدرات بلادها وانهاء السيطرة العالمية على الاقتصاد[5].

3/الحوار من خلال اجتماعات الأمم المتحدة: تشكل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ميداناًرحباً للحوار بين دول الجنوب نفسها أو بين دول الشمال والجنوب خاصة ان هذه الاجتماعات تناقش قضايا عالمية، تهم دول الشمال ودول الجنوب على حد سواء[6]، أثمرت الحوارات التي تمت في دورة الأمم المتحدة الاستثنائية السادسة لسنة 1974 عن اصدار القرارين:" 1301-2302" واللذين تضمنا قرار " ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول " وكذلك اصدار بيان الأمم المتحدة المسمى" بيان وبرنامج العمل لتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد " ،وقد شكلت هذه الدورة تحولا في النظرة لعلاقات الشمال والجنوب بإعطاء دور كبير لدول الجنوب في النظام الاقتصادي العالمي، واستمرت الحوارات بين الشمال والجنوب في اجتماعات الأمم المتحدة باعتبارها

---

[1]- http ;//www.assenbly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref/XML2HTML-EN.asp ؟/fileid-15026§Lang=en

[2] -ا https.//www.coe.int/en/web/portable/home

[3]-بطرس غالي، **سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الأمريكي السوفياتي** ،مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام،العدد31،القاهرة، 1971،ص17،وسمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن20 و21، 200،ص139-141.

[4]- خالد الفيشاوي،**باندونغ 1955-1985 ثلاثون عام من التغيرات العالمية**،مجلة التضامن المصرية،1985، ص110

[5] -سامي منصور،**مؤتمر باندونغ ومولد عدم الانحياز**،مجلة السياسة الدولية،/ؤسسة الاهرام،الغدد80، القاهرة،1985،ص103

[6]- زياد العرجاء، **دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة وحتى عام2012**،أمواج للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2014/ص11

منبرا عالميا ،حيث تم إقرار مجموعة من الإصلاحات في النظام الاقتصادي الدولي في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الخاصة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي لسنة 1975[1].

خاتمة: أن من استخدم اتجاهي الشمال والجنوب استراتيجياً هي القوى الاستعمارية الغربية، وذلك استغلالاً لبعض تلك السمات الطبيعية للأرض من أجل أهداف جيوبوليتيكية للتفريق بين ما يسمى بالعالم المتقدم الغني والدول المتخلفة الفقيرة. والحوار الشمال والجنوب أطار يمكن أن يحقق الكثير من المصالح المشتركة للأطراف، شريطة إيمان الجميع بضرورته ووجود مواقف واتجاهات ومصالح يفهمها الأطراف وحرص الجميع على الالتزام بالقواعد والمعايير الضرورية لجعل الحوار منتجا وفعالا .أن الاستخدام الاستراتيجي لمصطلحي الشمالي الجنوب تغاضت فيه القوى الغربية عن المعنى الجغرافي الحقيقي فجعلت دولاً في الجنوب الجغرافي ضمن دول الشمال الاستراتيجي وكذلك جعلت دولاً في الشمال الجغرافي ضمن دول الجنوب الاستراتيجي.

التكتلات الاقتصادية

تمهيد:يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تتطلب من الدول النامية مراجعة مسارها التنموي ، إذ بات من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهدها المنفرد دون أن تلجأ الى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة ،كما أن المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر التي لا تستطيع دولة بمفردها من تحملها ، وهذا ما يدفع التوجه الدولي نحو التكامل الاقليمي الذي بات يزداد يوما بعد آخر . واصبحت الدول الكبرى تلجأ لمحيطها الاقليمي وتحاول أن توسعه، فالولايات المتحدة تنشئ منطقة التجارة فالولايات المتحدة تنشئ منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وتدعو لأنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكيتين ،،وتجعل من المحيط الباسفيكي امتدادا اقليميا لها من اجل الدخول في تكتل مع الدول الآسيوية واستراليا ،واوروبا بعد أن حققت الحلم الأوروبي الكبير وضمت دول اوروبا الشرقية لها ، بدأت الحديث عن " مبادرة العمالقة " عبر الاطلسي بين القارة الأوروبية والأمريكية . ولم يقتصر هذا التوجه على امريكا واوروبا بل تعدى الى آسيا وافريقيا.

واقع التكتلات الاقتصادية وآفاقه المستقبلية : قد كان لانتهاء الحرب الباردة في النصف الاول من تسعينات القرن الماضي، وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي بهدف إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في اطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد ، أثر واضح على المستوى العالمي ، وقد اختلفت طبيعة هذا الأثر حسب ما إذا كانت الدولة نامية أم صناعية ، ومن أهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم اجمع ما شهده يوم 15 نيسان 1994 حيث تم التوقيع من قبل مائة واحدى عشر دولة على اتفاقية " مراكش " لأنشاء منظمة التجارة العالمية ،،لوضع معالم

[1] - Jahangir ,Amuzegar,theNorth-South Dialogue from conflict to compromise in foreign affairs 26/2/2015,p1-10

التنظيم الدولي للتجارة ايذانا وتدويل الحياة الاقتصادية ، وما يسمى ب "العولمة " التي الى جانب وجهها الاقتصادي لها اوجه اخرى سياسية وثقافية واجتماعية [1].

تنامي التوجه الى التكتلات الاقتصادية وآفاقه المستقبلية:تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة ، بل ترجع على الاقل الى بداية القرن العشرين ، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية ، الا ان الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه الى انشاء هذه التكتلات ، أو الدخول فيها ، خصوصاً من قبل الدول المتقدمة . حيث يمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الاخير من القرن العشرين جعل منها سمة اساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ويعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع الى التغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي في سبعينيات القرن الماضي ، والتي تمثلت في انهيار نظام " بريتون وودز " لاسعار الصرف الثابتة للعملات ،والتحول الى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع اسعار الطاقة وتقلبات حادة في اسعار العملات الرئيسية ، وبلوغ ازمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينات[2].

الامر الذي ادى الى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية ، مما أثر سلباً في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية الى الأسواق العالمية،علاوة على انهيار الاشتراكية وتزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر ،مما دفع الى التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية وبشكل اكبر وعلى نطاق واسع ، فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي" ميركوسور" والسوق الكاريبي "كاريكوم "، وتجمع "الاندين" ، وفي اسيا تجمع "الاسيان" لدول جنوب شرق اسيا ، وتجمع " السارك " لدول جنوب اسيا ، وفي افريقيا السوق المشتركة لجنوب شرق افريقيا ، وتجمع الجنوب الافريقي للتعاون والتنمية والجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا [3]،علماً بأن بعض هذه التكتلات أنشأ في وقت سابق على انهيار الاتحاد السوفياتي، ولعل من أهم الاسباب التي ادت الى هذا التوجه نحو التكتلات الاقتصادية في الدول النامية بالذات تكمن فيما شهدته السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات واوائل عقد التسعينات من القرن الماضي من اتجاه واضح نحو مزيد من التكتل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة بعد ان حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الامني، فتوصلت دول السوق الاوروبية المشتركة ، الى معاهدة "ماسترخت" عام 199 والتي تم بموجبها تحول السوق الى اتحاد اوروبي ، ثم ما لبثت الولايات المتحدة ان أعلنت عام 1992 انشاء منظمة التجارة، (NAFTA) الحرة لأمريكا الشمالية وفي نفس الاتجاه ظهرت تكتلات عملاقة كالتجمع الكبير الذي ضم معظم دول آسيا والباسفيك (APEC) .

وفي ظل هذه التوجهات وغيرها تحول ميدان الصراع بين القوى الكبرى في العالم الى الميدان الاقتصادي وبرزت التكتلات الاقتصادية لتكون ظاهرة معاصرة ، ومهما تباينت دوافع انشائها، فأن مجرد بروزها بهذا

---

[1]- عبد القادر العفوري ، **العولمة والجات،التحديات والفرص**،مكتبة مدبولي،القاهرة،2000،ص13

[2]- اسامة المجذوب ، **الجات ومصروالبلدان العربية .. من هافانا الى مراكش**، الدار المصرية اللبنانية ، 199،ص21

[3]-اسامة المجذوب ، المرجع السابق،ص21

الزخم على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد قوة العوامل التي دفعت الى وجودها. ويمكن تخليص أهم الملامح والمضامين التي ميزت هذه الظاهرة بالاتي[1]:

- من حيث طبيعتها فأنها تأتي تجسيداً للحصول على تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي ،بما فيه اعادة توزيع الادوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.
- من حيث شمولها فانها تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي ، بل تتعدى ذلك لتشمل غيرهم في مختلف انحاء العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في ابعد حدودها.
- ومن حيث ابعادها فأنها ظاهرة اقتصادية في منطقها وسياسية واستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها.

خاتمة: يبدو العالم من خلال هذه التكتلات اكثر ديناميكية من أي وقت مضى في عصر يصعب فيه التمييز بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي ..ان التكامل الاقتصادي اصبح اليوم وسيلة متفقاً عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية ، باعتبارها الوسيلة الاكثر ضماناً للوصول الى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية ، وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والاساليب والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة.

ج - قضايا اجتماعية

الهجرة غير الشرعية :10

تمهيد: تعتبر قضية الهجرة السرية في دول شمال إفريقيا أكثر رواجاً و انتشاراً بغض النظر عن باقي أماكن العالم بأسره؛ وذلك نتيجة ارتفاع نسبة الفقر والجريمة في الأحياء التي يقيم فيها المهاجرون بعد أن فقدوا الأمل في بلوغ أوروبا وقرّروا البقاء في دول العبور، الأمر الذي يفاقم من المشكلات الاجتماعية في تلك الإحياء، مما يجعل دول العبور هذه بحاجة إلى مساعدة أوروبية، وبالتالي فقد احتلت مساحة كبيرة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية في الآونة الأخيرة.

مفهوم الهجرة: إنّ الهجرة قديمة قدم الإنسان، حيث أثبتت الدراسات التاريخية إن الإنسان جاب المعمورة في شكل رحلات استكشافية، ثم عقد صفقات تجارية، وتبادل سلع منتوجات هو في حاجة لها، ونتيجة لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية، خلقت عدم التوازن في توزيع الثروات الطبيعية، الشيء الذي أدّ ل منطقة عن أخرى في العيش الرغيد وتو فّر الإمكانيات وإتاحة فرص عمل أكثر الأمر الذي جعل هذه الأماكن عرضة لاستقبال يد عاملة تبحث عن العمل[2]،وقبل عشرة آلاف سنة قبل ميلاد المسيح كانت القبائل الرّحّل تتبع في مسيرها هجر القطعان البرية الطبيعية[3]،إنّ الهجرة كمصطلح لغوي يقصد به خروج وانتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى، كذلك يعني بها تغير المنطقة الجغرافية أو الابتعاد عن المكان المعتاد، ويستعمل لفظ الهجرة في العلوم الاجتماعية كمصطلح

---

[1]- مجذاب بدر ومحي الدين حسين ،**المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط** ،طرابلس ، ليبيا ، 1998 ، ص 156-157.

[2]- قابس محمد، **الهجرة غير الشرعية للأفارقة بالجزائر**، مذكرة تخرّج، 2011 م، الجزائر، ص7

[3] -ج.برونوفسكي،تر/ موفق شخاشيرو، ، **ارتقاء الإنسان**، سلسلة عالم المعرفة، مراجعة: زهير الكرمي ،المجلس الوطني للثقافة والفنون . والآداب،مارس 1981 م، الكويت.ص13

قانوني يقصد به جونار GONNARD" "للدلالة على تحركات جغرافية لأفراد أو جماعات، حيث يعرفها بأنها:" ترك البلد والالتحاق بغيره سواء منذ الولادة أو منذ مدة طويلة بقصد الإقامة الدائمة، وغالبا بقصد تحسين وضعيته بالعمل[1].

-والهجرة اصطلاحاً: هي تنقل الشعوب والجماعات من موطن إلى آخر للاستقرار تحت تأثير عدة عوامل[2]، محفّزة على التنقل لمكان قصد الإقامة، "أو بحثاً عن مناخ اجتماعي، سياسي، اقتصادي، أو ثقافي أفضل من الأول[3].

الهجرة من حيث المدى والاتجاه تنقسم بدورها إلى قسمين:

أ-الهجرة الدولية: ويقصد بها انتقال الأشخاص أو العمالة عبر حدود الدولة بحثا عن الرزق والعمل والإقامة. وتمثّل" تلك التحرّكات السكانية التي تتمّ عبر الحدود الإقليمية للدولة، كانتقال المواطنين العرب من الوطن العربي إلى خارجه[4].

ب-الهجرة الداخلية: ويقصد بها انتقال الأشخاص أو العمالة بين أجزاء الدولة ذاتها الواحدة وداخل حدودها لغرض تحسين الأوضاع المعيشية [5].

الهجرة من حيث الشرعية وغير الشرعية:

أ-الهجرة غير الشرعية: هي انتقال الأفراد أو الأشخاص من الدولة المرسلة للعمال إلى الدولة المستقبلة للعمالة عبر حدود الدولة بطرق غير شرعية بغرض الإقامة والعمل وتحسين مستوى المعيشة.

ب-الهجرة الشرعية: وهي عبارة عن قرار فردي يقوم بتنفيذه شخص المهاجر للانتقال من البلد المرسل للعمالة إلى البلد المستقبل للعمالة، بطرق قانونية وشرعية عبر حدود الدولة وبوثائق رسمية لغرض الاستقرار أو الإقامة[6]

أسباب ودوافع الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال.

- الأسباب التاريخية والفكرية والثقافية:إنّ العوامل التاريخية، كانت ومازال لها أبلغ الأثر في انتشار ظاهرة الهجرة حيث أن ملايين البشر هجروا لسباب معروفة من مناطق عديدة في العالم إلى مناطق أخرى، مثل ما حدث لزنوج إفريقيا الذين هجروا نحو أمريكا، أو سكان الجزائر الذين هجروا نحو كاليدونيا الجديدة، فإنهم اليوم وبحكم الارتباطات التاريخية مع دول المغرب العربي ،يسعى بعضهم إلى الهجرة نحوهم أو منهم ،وكذا نحو فرنسا[7]،و الفئة المتضررة التي مسّتها ظاهرة الهجرة بأنواعها:

-شباب الأحياء الشعبية الراغبين في تحسين مستوى معيشتهم.

-الشباب الذين لهم أصدقاء هاجروا بهذه الطريقة.

-الشباب ذو شهادات عليا ولم يجدوا عملا.

---

[1]-شغيب سعيد،**الجزائر الوجه الجديدة للمهاجرين الأفارقة**، مذكرة تخرّج، 2011 م، الجزائر، ص11

[2]- قابس محمد،المرجع السابق،ص10.

[3]- شغيب سعيد،المرجع السابق،ص11.

[4]-محمد زعباط ، **خطر الهجرة الصينية نحو الجزائر**، مذكرة تخرّج، 2011 م، الجزائر،ص8

[5]- محمد زعباط ،المرجع السابق،ص8.

[6]-نفسه،ص8-9.

[7]- صاري عزقي، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وطرق التصدي لها**، مذكرة تخرّج، 2011 م،الجزائر،ص13

-شباب محلّ متابعة قضائية[1].

فإنّ التطور السّريع للدول الغربية يعدّ من أسباب تو لّد مركب نقص لدى فئات واسعة من الشباب خاصة في دول العالم الثالث، وذلك من خلال الإعلام الغربي، والاتصالات المتطورة في مجال البحث عبر الأقمارالصناعية وبرامج التلفزيونات،والانترنت،والصحف والأفلام المثيرة التي شكّلت عقدة سيكولوجية[2]،للشباب العربي والأفريقي على وجه التحديد يستحيل إ ا زلتها بسهولة بعدما ترسّخت في ذهنه صورة رحيل أصدقاء وتحوّلهم إلى مرحلة متفوّقة على مستوى الواقع، دون وعي بعواقب المغامرة ،بل تولّد فيه قابلية المشاركة في الحظ.

- **الأسباب الطبيعية:**في بداية السبعينات عرفت البلدان الإفريقية، خاصة المالي والنيجر جفافاً كبيراً أدّى إلى إتلاف وموت كلّ ماشية السكان الرحل والتي تشكّل المورد الوحيد لهم ممّا خلّف فقراً أدّى إلى انعدام مصادر الرزق، دفع بأفواج هائلة من عائلات كثيرة للنزوح نحو مناطقنا الجنوبية للبحث عن شروط حياة أفضل[3].
- **الأسباب السياسية:** إنّ الأنظمة السياسية المبنية على الانتماء العرقي في الدول الجنوبية (مالي، النيجر، رواندا، الكونغو،) نجم عنه صراعات سياسية أدّت إلى معارضة مسلّحة، كما إنّ انتقال بعض الدول الإفريقية من أنظمة دكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية خلقت نزاعات وصراعات، منها:
  - سقوط الاتحاد السوفيتي وفقدان بعض الدول إلى دعمها السياسي.
  - انتشار الحروب بين الدول حول الحدود بعد انسحاب الاستعمار (ليبيا، تشاد).
  - الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة دون مراقبة.
  - إفلاس وفساد الأنظمة السياسية.
  - النزاعات الدينية والقبلية والعرقية.
  - غياب قوانين صارمة للحدّ من الهجرة غير الشرعية[4].

ومن الأسباب السياسية كذلك تلك التجربة الديمقراطية التي عرفتها الجزائر تولّدت عنها كثرة الأحزاب والجمعيات السياسية، التي لم تلبي حاجيات وطموحات المواطنين، ومع تأزّم الوضع الأمني وظهور الهمجية الإرهابية في العشرية الماضية، وتفشّي ظاهرة التقتيل الجماعي والمجازر دفعت الشباب إلى الهجرة السرية هروبا من الإرهاب، وبحثا عن الأمن والاستقرار. كما أنّ إعلان حالة الطوارئ أعطى الانطباع بانعدام الأمن، هذا ما خلق للمواطن الجزائري الخوف وعدم الطمأنينة[5].كما إنّ وضع الدول العربية غير المرضي لطموح الشباب في شبكة العلاقات الدولية، فبالرغم من أهميتها-كمصدر للمواد الخام–إلاّ أنّها لا تملك حرية الحركة كاملة، وتخضع في سياستها الداخلية والخارجية لاعتبارات عالمية، وتتأثر أوضاعها الاقتصادية

---

[1]-نفسه،ص12.

[2]- نفسه،ص12

[3]-نفسه،ص12.

[4]- صاري عزقي ،المرجع السابق،ص13-14.

[5]-نفسه، ص10بتصرف.

والاجتماعية والحضارية بمؤثّرات خارجية"[1]،جعلت الشباب العربي يفكر في الهجرة لضمان متطلبات حقوقه، مع تفجير مواهبه، ولعلّ هجرة الأدمغة خير دليل على ذلك.

- **الأسباب الاجتماعية:** انتشار البطالة بين فئات الشباب والتي مست خرجي الجامعات والمعاهد العليا، الأمر الذي أدى بالبعض منهم إلى الهجرة أو ممارسة أعمال لا علاقة لها بتخصصهم الدراسي.
- أزمة السكن الحادة الناتجة عن سوء التسيير الذي تتحكم فيه البيروقراطية وكذا ضعف وقلة المشاريع في هذا الميدان، مما ولد أزمات اجتماعية نجمت عنها أثار جدّ خطيرة على المجتمع الجزائري.
- ارتفاع نسبة العزوبة بشكل خطير في مجتمع بلغت نسبة الشباب فيه 70 %،تقل أعمارهم عن 30 سنة ،معظمهم لا عمل ولا مسكن لهم.
- تنامي الشعور بالاغتراب والانعزال عن المشاركة في الحياة الاجتماعية مما أدى بالكثير ممن أسعفهم _الحظ من الإطارات إلى الهجرة خارج الوطن، بحثا عن المكان الذي يحقق لهم أمالهم.
- تدهور القدرة الشرائية نتيجة تدني المداخيل أدّ ى إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، بالإضافة إلى انتشار ظواهر أخرى لا تقل خطورة عن سابقاتها ،أهمها جنوح الأحداث لانتشار ظاهرة العنف الأسري والتسرب المدرسي، والإدمان على المخدرات...الخ[2]،هذه الوضعية المزرية التي عاشتها الجزائر في العشرية الحمرّاء جرّاء الإرهاب، خلقت ظروف اجتماعية صعبة حيث اندثرت الطبقة المتوسطة، وبرزت فئتين في المجتمع: طبقة بورجوازية(أثرياء جدد)،وطبقة فقيرة[3].
- كما ظهرت في المجتمع آفات اجتماعية كثيرة، كالعنف المعنوي والمادي، الذي يتعرض إليه الشاب الجزائري من طرف العائلة والمحيط، والظروف القاهرة والحياة القاسية بسبب البطالة الخانقة، زيادة على ذلك سوء الاتصال داخل الأسرة وضيق السكن، جنوح الأحداث، الإدمان وتعاطي المخدرات ،تفشي ظاهرة الإجرام والسلوك العدواني، تضاف إلى ذلك مشكل الشباب وخاصة الطلبة الجامعيون ألا وهو أداء الخدمة الوطنية، كذلك عدم الحصول على جواز السفر بسبب متابعة قضائية، الشيء الذي يدفع بالشباب إلى الهجرة العادية أو غير الشرعية[4].
- ومن أهم البواعث التي تشحن هؤلاء الشباب بمعنويات الحماس والإصرار هي تلك القصص التي تردد من حين لآخر حول نجاح أحد أو بعض أبناء الحي في هجرته إلى الضفة الأخرى، كذلك وجود أف ا رد العائلة أو الأقارب أو أحد الأصدقاء في الخارج يدفع إلى الهجرة السرية[5].
- **الأسباب الاقتصادية:** فنذكر رفع الدولة للدعم عن المنتجات والسلع واسعة1 دولار= الاستهلاك، وتدهور العملة الوطنية وانخفاض قيمة الدينار(سنة 1990 1 دولار= 82 دج)، والتضخّم نتج عنه ارتفاع الأسعار وانخفاض 35 دج، سنة 2000 المستوى المعيشي وتذمر السكان وبالتالي بحثهم عن مستقبل أفضل،

---

[1]- عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته**،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1985،الكويت،ص56.

[2]- صاري عزقي ، المرجع السابق،ص11

[3]- بوعباش اسماعيل، **الإبحار غير الشرعي في ميناء الجزائر**، مذكرة تخرج، 2011 م، الجزائر،ص12.

[4]- بوعباش اسماعيل، المرجع السابق، ص12

[5]- صاري عزقي ، المرجع السابق،ص11

بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وعدم حماية المنتوج الوطني والانتشار الواسع للرشوة أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية [1]كذلك هناك أسباب اقتصادية منها:

- الديون التي لم تتمكن جل الدول الإفريقية من تسديد حتى فوائدها.
- تبني معظم الدول الإفريقية للنظام الاشتراكي، أدى بها إلى سوء استعمال وسائل ومعدات الإنتاج، وكذلك سوء تنظيم الهياكل الاقتصادية.
- آثار العولمة الاقتصادية وتأثيرها السلبي على الوضعية الاقتصادية للدول.
- الفوارق الشاسعة بين دول الشمال ودول الجنوب أدى إلى نزوح المواطنين من الجنوب إلى الشمال.
- استغلال الدول المتقدّمة لثروات الدول الإفريقية (الذهب، الماس، البترول).
- الجفاف والظروف المناخية الصعبة التي تعيشها معظم الدول الإفريقية من شحّ المواسم وقلّة الأمطار كذلك ضيق الرقعة الز ا رعية بالنسبة لعدد السكان[2]

خاتمة:إن مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية و محاولة القضاء عليها أصبحت واجباً أخلاقياً قبل أن يكون قانونياً، و لقد شهدت الفترة الماضية مطالبة العديد من الدول بضرورة عقد مؤتمر دولي لبحث أفضل الطرق و الوسائل لمنع حوادث الهجرة غير الشرعية و قمعها لقد حان الوقت لاغتنام الفرصة لتحقيق الأمن الدولي، و هذا لتعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله، وبما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية موضوع الساعة فإنه يشغل اهتمام كل وحدات المجتمع الدولي.

البيئة بين المدّ والجزر :11

تمهيديعيش الإنسان، منذ أن خلقه الله سبحانه وتعالى في بيئته يستمد منها قوته وأسباب نموه الفكري والمادي والأخلاقي والاجتماعي والروحي والإنسان بما وهبه الله من خصائص بيولوجية تميزه عن باقي المخلوقات، يعيش باستمرار في مستوى طاقة احتمال بيئته، بينما باقي المخلوقات تعيش دون مستوى طاقة احتمال بيئاتها ولقد أدى التقدم الكبير الذي أحرزه الإنسان في مجالات العلم والتكنولوجيا إلى أحداث إخلال، بل تدهور في مكونات البيئة، بحيث أصبح خطر العيش فوق طاقة احتمال البيئة متوقعا. وبدأ الإنسان يقلق على مستقبل حياته ا لمريحة الكريمة، واتجه نحو قضايا البيئة بهدف التغلب على مشكلاتها والتخطيط لمواجهة مستقبلها .

والبيئة هي ذلك المجال الواسع الرحب الذي يعيش فيه الإنسان، متفاعلاً معه مؤثراً ومتأثر اً به، فلقد كان هذا المحيط ولا زال يعاني الكثير من المشكلات التي تركت بصماتها فيه ،فخلق الله تعالى الأرض وبارك

---

[1]-نفسه،ص14.

[2]-نفسه،ص14.

فيها وقدر فيها أقواتها، وجعلها صالحةً لحياة الإنسان وغيره من الكائنات الكثيرة التي تشاركه الحياة فيها، ولقد شاءت حكمة الله سبحانه وتعالى أن يجعل من الأرض في هذا الكون محور الحياة الإنسانية موفراً حولها وفوقها وفي باطنها كل ما يحتاجه بني آدم من خلقه من عناصر الحياة[1].

يعتبر الإضرار بالبيئة كنوع من الثمن الذي يجب أن تدفعه الدول بسبب التقدم التقني والاقتصادي في ميداني الصناعة والزراعة[2]. بل أن رغبة الدول في تحقيق أكبر معدل من النمو جعلها أكثر عرضة للاستغلال غير الرشيد لمواردها الطبيعية، ومن ثم إدخال الملوثات من مواد كيميائية وصناعية ونفايات المصانع ونواتج اختراق الوقود...إلخ على البيئة الطبيعية، وبدأت البيئة بالفعل رغم نظامها البديع وخيراتها الكثيرة تنوء بما أصابها من جراء ذلك التلوث، وتعجز عن معالجته تلقائياً بما يحقق خير اً للناس، ومع تلوث البيئة أخذ الإنسان يعاني هو كذلك من المشاكل ويذوق من ألوان العذاب بما قدمت يداه، ودفعت البشرية ثمن هذا الاعتداء غالياً متمثلاً في الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة،والملاحظ أن أضرار التلوث قد تكون بواسطة أفعال الإنسان مباشرة، وقد تكون بواسطة الشركات، وما ينبغي التأكيد عليه هنا أن الأضرار والخسائر ذات طبيعة واحدة، فلا فرق بين الأضرار الناتجة بسبب الإنسان أو بسبب نشاط الشركات، فالكل في دائرة الأضرار بالبيئة سواء، فكلاهما ضرر من نفس الطبيعة بحيث لا يمكن تجزئته[3].

ولقد عكس الاتجاه نحو حماية البيئة مدى التطور والتغير الذي لحق المجتمعات على المستويين المحلي والدولي، حيث أضحى من الضروري الاهتمام بسلامة البيئة وتحقيق التوازن البيئي حفاظاً على الحياة البشرية واستمراراً لأسباب التنمية، من خلال وضع أطر الحماية اللازمة للعناصر البيئية وتنظيم كافة النشاطات بالقدر الضروري لدرء أي خطر أو ضرر يهدد تلك العناصر. وبهذا نلاحظ أن الأمر جد خطير، ويستأهل الوقوف والتدبر على كافة المستويات، ومن باب أولى ضرورة توفير رؤية قانونية شاملة تضع الحلول القانونية العملية التي تجابه تلك الظاهرة من أساسها وتحد من تداعياتها[4]، بل العدالة تقتضي أن تتدبر كيفية مجابهة مثل هذه الأضرار.

مفهوم البيئة والتلوث في القانون الدولي العام: لقد اكتسب مفهوم البيئة أهمية كبيرة خلال هذه العقود، وعلى كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية، والدولية، لكن ما يهمنا في هذا المطلب هو الجانب الدولي وموقفه من المواضيع المتعلقة بالبيئة خاصة حيال تفاقم الأزمات البيئية وتسارع نضوب الموارد الطبيعية الراجع إلى التلوث المفرط للبيئة على كافة الأصعدة سواءً البيئة الأرضية، أو الهوائية، أو المائية، ولبقاء البيئة خالية من التلوث في العالم، وجب خلق جهود دولية على كافة الأصعدة بما فيها الصعيد

---

[1]- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، **الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة**، الإسكندرية مصر، دار الجامعة الجديدة، 2009 ، ص9

[2]- يعتبر إضرار الإنسان بالبيئة ظاهرة موغلة في القدم، فيرجع إصدار التشريعات والأوامر الخاصة بالبيئة إلى ما قبل القرن التاسع عشر، فقد أصدر عدد من حكام المقاطعات من دول كثيرة تشريعات وأوامر تحرم إلقاء القاذورات أو التبول في الأنهار والبحيرات حفاظاً على الصحة العامة. كما أن هناك أوامر تحرم صيد أنواع معينة من الطيور والحيوانات وذلك بدافع الحفاظ على هذه الفصائل لخدمة الإنسان. ومع التطور الصناعي الضخم إزداد اهتمام الإنسان بالمشاكل البيئية التي نجمت عن سوء استخدامه للبيئة المحيطة. ينظر: نبيلة إسماعيل رسلان، **المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية**،الأسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2007 ، ص4

[3]-نفسه، ص5.

[4]- نبيلة إسماعيل رسلان، المرجع السابق، ص5.

الاقتصادي، والاجتماعي، والتربوي، وكذا القانوني، لأنه أصبح ضرورة ملحة، بل أكثر من ضرورة لبقاء الإنسان والبيئة في منأى عن التلوث، لأن هذه الأخيرة تعد الوسط الملائم لمعيشة الإنسان في كل أرجاء الأرض[1].

إن تزايد المغلفات البيولوجية، وانتشار الأوبئة والأمراض المختلفة، ومشكلة الانفجار السكاني، وانتشار الأمية والجهل جعل التلوث يأخذ طابعاً بيولوجياً وبذا فهو يشكل مشكلة من المشكلات الخطيرة في العالم، وبالتالي فمشكلة التلوث ستصبح مشكلة مزمنة للإنسان في حاضره وفي مستقبله، وأن ما يميزها أي مشكلة البيئة بوجه عام هو طابعها العالمي الذي أخذ يهدد البشرية بأسرها، حتى أنه أصبح من المحال حل الكثير من المشاكل الناتجة عن البيئة من جانب دولة واحدة، أو مجموعة من الدول، بل أصبح من الضروري تضافر الجهود المحلية، والإقليمية، والعالمية في المجتمع الدولي لإيجاد حل لها، فالبيئة اصطلاح من اصطلاحات علم الأحياء، وهي بمثابة المؤثرات التي تقع على الكائن الحي سواءً أكانت فيزيائية أو كيميائية كعوامل طبيعية تحيط بهذا الكائن الحي[2]، كما يمكن تعريف البيئة بأنها مجموع العناصر الطبيعية والصناعية التي تمارس فيها الحياة الإنسانية[3]، أما عن مفهوم التلوث في القانون الدولي فقد كان بسبب العلاقات السلبية بين الإنسان والبيئة في العصر الحديث، والذي بدوره أدى إلى ظهور طائفة حديثة من الظواهر البيئية الخطيرة سرعت من رغبة دول العالم أجمع في مواجهة مثل هكذا ظواهر[4].

فأجبرتهم على وضع دراسات للحد من أخطارها، وآثارها الضارة على الإنسان والبيئة. فالمساس بالبيئة يتخذ عدة صور، ولعل من أكثرها شيوعاً التلوث هذا الأخير والذي بدوره يحمل عدة أنواع تتفق في معناها وما قد تؤديه من نتائج مع مصطلحات أخرى كمصطلح الإضرار بالبيئة، والاعتداء على البيئة، وإفساد البيئة، فجميع هذه المصطلحات من شأنها أن تؤدي إلى إلحاق آثار سلبية بالبيئة، بيد أن التفرقة بينها في غاية الأهمية، وذلك لأن كل مصطلح من المصطلحات السابقة يمكن أن يترتب عليه حدوث تغيير في النظام البيئي[5].

دور الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث: انطلاقاً من المسؤولية الأخلاقية والموضوعية وما هو متوقع من دور تقوم به الأمم المتحدة إزاء مخاطر البيئة، قررت عقد يوم عالمي للبيئة عام 0968 ، ومن المعلوم أنه جرى استخدام مصطلح البيئة لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة الذي انعقد في استوكهولم في 1972بدلاً من مصطلح الوسط البشري الذي استخدم في مرحلة الإعداد لهذا المؤتمر[6]،فكانت شهادة ميلاد القانون الدولي للبيئة والذي لا يركز على البيئة الطبيعية وعناصرها، بل

---

[1]-عبد الله بن جمعان الغامدي، (**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة**)، مجلة الاقتصاد، والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009 ، العدد 01 ، ص 177

[2]-فراس صبار الحديثي، **المنظمات الدولية المعنية بالبيئة في نطاق منظومة الأمم المتحدة**، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،200)،ص16.

[3]-نفسه،ص19

[4]- محمد عبد القادر الفقي، **البيئة مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999 ، ص34.

[5]- محمد عبد القادر الفقي ،المرجع السابق،ص34.

[6]- صباح العشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الج ا زئر، الطبعة الأولى، 2010،ص89.

يشمل أيضا البيئة البشرية مثل الأوضاع الصحية أو الاجتماعية وغيرها الأمر الذي يسمح بالاستنتاج أن الهدف الأساسي هو الإنسان بصفته أرقى الكائنات الحية، وهو ما يحتم التطرق لأوضاع الصحية والاجتماعية والثقافية والعوامل الأخرى التي يحتاجها في حياته.

إعلان أستوكهولم: في الخامس من جوان عام 1972 صدر عن مؤتمر أستوكهولم الإعلان الدولي الأول حول البيئة الإنسانية الذي يعتبر بمثابة العمل التقنيني الأول في مجال القانون الدولي، لكونه يحتوي على مجموعة من المبادئ المتعارف عليها والكافية لتنظيم العلاقة في مجال البيئة، بل يراه البعض بمثابة أحد مصادر القانون الدولي للبيئة على الرغم من صفته غير الإلزامية[1]،ومن أهم المبادئ المتعلقة بالبيئة:

- للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشة مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش بك ا رمة ورفاهية، وله واجب صريح في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- يتعين الحفاظ لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة على الموارد الطبيعية للأرض بما في ذلك الهواء والمياه والتربة.
- يتعين الإبقاء على قدرة الأرض على إنتاج الموارد الحيوية المتجددة.
- يتحمل الإنسان مسؤولية خاصة في صون الت ا رث المتمثل في الأحياء البرية.
- يتعين استغلال الموارد غير المتجددة، على نحو يصونها من النفاذ.
- يتعين وقف عمليات إلقاء المواد السامة أو المواد الأخرى واطلاق الحرارة بكميات كبيرة.
- يجب على الدول أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لمنع تلوث البحار.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهمية أساسية لضمان بيئة مواتية العيش.
- استقرار الأسعار والحصول على عائدات مناسبة مقابل السلع الأساسية والمواد الخام، أهمية أساسية بالنسبة لإدارة البيئة، هذا بالنسبة للبلدان النامية
- ينبغي للسياسات البيئية لجميع الدول أن تعزز القدرة الإنمائية في الحاضر والمستقبل.[2].

ويعتبر الإعلان بمثابة الميلاد الحقيقي لاهتمام العالم بالبيئة إذ انتقل إلى الخطوات العملية وناقش الأخطار المحدقة بالبيئة الإنسانية والذي تمخض عنه 56 مبدأ و 109 توصية كانت ولا تزال الأساس والسند الذي انطلقت منه كافة البحوث والقوانين والتدابير لحماية البيئة ثم توالت المؤتمرات والاتفاقيات سواء على المستوى الدولي في الأمم المتحدة، أو على مستوى الدول، وفي كافة شؤون وجوانب الحماية البيئية، كحماية البحار والمياه العذبة ومصادر المياه أو الهواء أو التربة الى غير ذلك من أنواع الملوثات المختلفة[3].

---

[1]-نفسه،ص93.

[2]- عيسى دباح، **موسوعة القانون الدولي**، المجلد الرابع، القانون الدولي في مجال حماية البيئة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، الإصدار الأول، 2003 ، ص 355

[3]-الجيلالي عبد السلام أرحومة، **حماية البيئة بالقانون**، دار الجماهيرية، المكتبة القانونية، مصراته ليبيا، 2003 ، ص258.

ومن أبرز ما جاء في إعلان أستوكهولم: المساهمة في تطوير وتدوين قانون دولي بيئي على المستوى الوطني والإقليمي، وتشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية لقضايا البيئة خاصة في الأنهار والمحيطات، وحث المنظم الدولي لإدخال قانون البيئية ضمن أنشطتها وتطوير القانون الدولي للبيئة بواسطة المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات الدولية الإقليمية.[1]

2/ إعلان لاهاي: على الرغم من أن إعلان لاهاي في التأكيد على نوعية الدول الأطراف لأهمية التعاون الدولي بين الدول الصناعية والدول النامية وهي بصدد الحفاظ على الغلاف الجوي للبيئة الإنسانية إلا أن الإعلان يربط الحماية البيئية بحق الإنسان في الحياة وينادي بزيادة السلطة المؤسساتية الجديدة والممنوحة لجمع المعلومات واتخاذ القرارات فعالة بشأن المحافظة على الغلاف الجوي،وقد وقع الإعلان من قبل 51 دولة من بينها مصر عام 1989 بهولندا وتم إيداع أصل هذا الإعلان لدى الحكومة الهولندية، وكان الهدف من إصداره هو حق المعيشة وهو الحق الذي تنبع منه كل الحقوق الأخرى[2]. ومن المبادئ العامة التي جاء بها إعلان لاهاي أن المجتمع الدولي وخاصة الدول الصناعية المتقدمة تتحمل التزامات تتعلق بمساعدة الدول النامية والتي تتأثر سلبيا بالتغيرات التي تطرأ على الجو بالإضافة إلى أنه يجب تنسيق الجهود بين المؤسسات المالية ووكالات التنمية الدولية منها والمحلية.وكذلك أنه يتعين على الدول جميعها وليست الموقعة منها على تنفيذ الإعلان فقط والاهتمام داخل إطار ميثاق الأمم المتحدة بإنشاء مؤسسات جديدة تكون مسؤولة في مجال المحافظة على الغلاف الجوي، ، كما أن الإعلان يدعو الدول الأطراف الموقعة على إعلان لاهاي كل دول العالم والمنظمات المتخصصة للمشاركة، والإسهام في تطوير البيئة وذلك بالتنسيق الكامل ،والتعاون مع الوكالات القائمة ،والتي أنشئت تحت رعاية الأمم المتحدة[3].

إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: انعقد في ريو دي جانيرو في الفترة من 13 الى 04 يونيو 1992 ويهدف إلى إقامة مشاركة عالمية جديدة عن طريق إيجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول وقطاعات المجتمع الرئيسية والشعوب، ويسلم بالطابع المتكامل والمت ا ربط للأرض موطننا وتبنى هذا الإعلان 57 مبدأ حيث جاء في المبدأ الأول للإعلان) يدخل الجنس البشري في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وله الحق في أن يحيا حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة[4]، في هذا الإعلان تم ربط بين التنمية المستدامة وحماية البيئة حيث جاء المبدأ الرابع) من أجل تحقيق تنمية مستدامة، تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها[5]،وفي ميدان التعاون تناول الإعلان عدة مبادئ منها:

. تتعاون جميع الدول وجميع الشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في استئصال الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة،وتتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ وحماية واسترداد صحة وسلامة

---

[1]- عبد العظيم الجنزوري، **الاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1999 ، ص 86

[2]- محمد على حسونة ، **مسئولية الدولة عن أضرار التلوث البيئي** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2014،ص102.

[3]-E– odum, ecdogy, the **link between the natural and soscial sciences**,u,s,a ,p .249.

[4]- إعلان ريو دي جانيرو بشأن **البيئة والتنمية 0995** ، المبدأ الأول.

[5]- المرجع السابق ، المبدأ04.

النظام الايكولوجي للأرض،و ينبغي أن تتعاون الدول على النهوض بنظام اقتصادي دولي داعم ومتفتح يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان، ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في تثبيت أو منع تغيير موقع أي أنشطة ومواد تسبب تدهور شديد للبيئة أو يتبين أنها ضارة لصحة الإنسان، ومن أجل حماية البيئة جاء في الإعلان عدة مبادئ:

. تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة الجميع،تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة وينبغي أن تعكس المعايير البيئية والأهداف والأولويات الإدارية السياق البيئي،ومن أجل حماية البيئة تأخذ الدول على نطاق واسع بالمنهج الوقائي حسب قدراتها،يتم توفير الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب التي تقع تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال، السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تنفصم.[1]

خاتمة: في 11ديسمبر1969 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانا جاء فيه أن حماية البيئة البشرية وتحسينها، أحد الأهداف المنشودة من وراء التحقيق التدريجي للتقدم والإنماء الاجتماعي، ومن ثم عقد العديد من المؤتمرات انطلاقاتها الأولى بدأت في مؤتمر ستوكهولم 1972...وفي سنة1974 تم عقد مؤتمر الأغذية الدولي للأمم المتحدة الذي ناقش مشكلة عدم ادراك التوازنات بين الطاقات الإنتاجية ،ثم تم وضع برنامج الأمم المتحدة المتخصص في البيئةUNEP ، سنة1975،وفي الفترة الممتدة (1982-1992)،ثم التعاون بين منظمة اليونسكو وهيئة الأمم المتحدة حول التعايش مع المحيط الحيوي. اثناءها تم حث المنشآت الصناعية على إعطاء أهمية خاصة للاعتبارات البيئية اثناء إدارة الأنشطة الإنتاجية وعلى ضرورة انشاء دائرة تنظيمية مختصة بتتبع الآثار البيئية ومعالجتها، وهذا تم تأكيده في قمة ريو1992 أي يعد نقطة نحو ل في الاهتمام البيئي، وتم على اثره قيام المنظمة العالمية للتقييس اصدار سلسلة مواصفات دولية خاصة بالبيئة سنة1996 وتتوالى الاسهامات الدولية مثل مؤتمر كيوتو 1997،ومؤتمر لاهاي 2000وغيرها.....

الفقر و المديونية :12

تمهيد: يعتبر الفقر ظاهرة قديمة امتدت عبر الأزمنة إلى وقتنا الراهن، غير أن الأشكال التي يتخذها حاليا باتت تتزايد تشعبا، حيث شهد مفهوم الفقر تطورا مع مرور الزمن فبعد أن كان مرتبط بتدني مستويات الدخل لدى فئة الفقراء، فقط أصبح ينظر إليه اليوم كمفهوم متعدد الأبعاد ينشأ بفعل السياسات المتبعة والموقع الجغرافي والخصوصيات المجتمعية، كما تساهم عدة عوامل وأسباب في تفشي هذه الظاهرة منها ما هو اقتصادي كندرة الموارد والثروات والموقع الجغرافي، ومنها ما هو اجتماعي كتفشي الجهل والأمية وتدهور الظروف الصحية، ومنها ما هو سياسي كنظام الحكم المستبد وانعدام المسألة والمشاركة السياسية، ينشأ عن الفقر مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

[1]- عيسى دباح، **موسوعة القانون الدولي**، المرجع السابق، ص 424-427

مفهوم الفقر: تلك الحالة المادية التي لا يستطيع الإنسان من خلالها تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات حياته، إما لعدم كفاية دخله بصورة كبيرة، أو لعدم وجود دخل على الإطلاق[1]، وأيضا هو الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة في إشباع حاجاتها الأساسية للمحافظة على بنائها المادي و النفسي و الاجتماعي، و له نتائج خطيرة على الصحة و نوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة و ما يتوفر لها من فرص التعليم[2].

ولا يزال الجدل مستمرا حول مفهوم الفقر مثيرا قضيتين أساسيتين، تتعلق الأولى بأهمية المفهوم، والثانية بغموضه، نظرا لاستخدامه في سياقات متباينة وتحديد نطاقه بكيفيات مختلفة، لذلك نجد تنوعا في استخدام المؤشرات لتحديد هذه الظاهرة التي لخص ميلر مضامينها في الفقر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في آن واحد[3].

مؤشرات ومعايير قياس الفقر: إن مقاييس الفقر ليست موحدة بل تختلف باختلاف مستعملها انطلاقا من اختلاف الفرضيات التي يستعملونها في تحديداتهم لتلك المقاييس، فالكل يتفق على أن الفقر هو نوع من الحرمان لكن الاختلاف يكمن في درجة ذلك الحرمان وكيفية تحديده، ويمكن القول أن معيار تحديد الفقر يختلف من بلد لآخر، اعتماد على تحديد المستوى الأدنى للمعيشة الذي يعتبر الفشل في الوصول إليها فقرا[4].

تعتبر الولايات المتحدة من البلدان القليلة التي تتبنى ما يسمى "خط الفقر الرسمي"، بينما تنهج بلدان كثيرة، من بينها بريطانيا سبلا أخرى لتفسير معنى الفقر وتعريف الفئات الاجتماعية التي تواجهها، وتعتمد هذه البلدان على مؤشرات إحصائية مثل تقديم المنافع ،والمساعدات لتحديد مستويات الفقر[5].

وقد درجت الدراسات المختلفة على إدخال الفئات ذات الدخل المتدني أو الذي يقل عن المنافع الضرورية المطلوبة في دائرة الفقر، وتشير المنافع التكميلية هذه إلى الدفعات النقدية التي تقدم لمن لا يتمكنون من بلوغ مستوى الكفاف بما لديهم من دخل، أما الذين يتراوح دخلهم بين100% ، و 140 % من مستوى المنافع التكميلية فإنهم يعتبرون على "هامش الفقر[6]"

-أنواع الفقر: لقد حاول الكثر من الباحثن وضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر، ومن بينها نجد تقسيم الفقر لعدة مستويات وهذا بغرض قياسه:

أ- الفقر الملطلق : أو المدقع: فهو البؤس وشدة الفقر، لا مسكن ولا طعام، ولا حاجات أساسية أخرى[7] ،ضمن هذا السياق، نشير إلى أن مختلف الديانات قد تعاملت مع ظاهرة الفقر بالدعوة إلى المساعدة والتضامن. وفي مقدمة

---

[1]- على محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون: الانحراف، المسؤولية الجزائية، التدابير**.المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت،1984،ص109

[2]- محمود حسن،الاسرة ومشكلاتها،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981،ص56-57.

[3]- اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين، **التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، مخبر الإنسان والمدينة،جامعة منتوري ، قسنطينة، ص 189.

[4]- مولود قاسم نايت بمقاسم، **مفهوم العدالة الاجتماعية**، مجلة الأصالة الشهرية، العدد 16 ، السنة الخامسة، أفريل،1976،ص4

[5]- أنتوني غيدنز،**علم الاجتماع**،ترجمة وتقديم: فايز الصياغ، ط1، منتدى مكتبة الإسكندرية،بيروت،لبنان،2005، ص374.

[6]- أنتوني غيدنز،المرجع الأسبق،ص374-375

[7]- حمدي عبد العظيم : **فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، طنطا ، 1995 ،ص 77-86

هذه الدراسات، نجد الإسلام يدعو إلى الرحمة والتآزر من أجل مساعدة الفقير، وخلق بيئة اجتماعية متآلفة على اعتبار أن الفقر هو مشكلة وآفة خطيرة لا بد من علاجها، وعليه **فالفقير الإسلامي**: هو كل من لا يملك مؤونة سنة لحاله ولعياله، ويتحدث "الإنجيل"عن فقير مبروك أو فقير إلى الله ينفذ من ثقب الإبرة ليدخل الجنة مما لا يتأتى الغنى، ومن ثم ينظر إلى الفقير إلى أن الله يحابيه، ولهذا تشجع الأديان الإحسان إلى الفقير، وحتى أن بعض الكيانات الدينية تختار الفقر عن طواعية[1]، فالمسيحية" تحبب القيم الروحية ووجوب ترك الأمور الدنيوية بما فيها من مال وثروة، والأخذ بالعزلة والفرح والفقر والتلذذ بالحرمان والاحتياج والاعتزاز بالجوع، لأجل ما يزعمه الرهبان ويسمى عبادة.

ب- الفقر النسبي: يرتبط بالجوع. فالفقراء هم المحرمون من الوصول إلى موارد متوافرة أو المحرمون من استخدامها ما يجعلهم غير قادرين على تلبية حاجات أساسية، وهذه الحاجات تشمل الغذاء واللباس والمأوى إضافة إلى التعليم والصحة والمشاركة في الحياة الاجتماعية[2].

أسباب الفقر:بما أن الفقر مسألة نسبية يختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وله مفاهيم وأنواع متعددة فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفقر، فقد قيل المثل)اذا عرف السبب بطل العجب، ومعرفة أسباب الفقر ينتج عنه صياغة سياسات للقضاء عليه، وقد تختلف أسباب الفقر من دولة لأخرى، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة ،فهناك مجموعة من الأسباب سواء كانت مجتمعة أو جزء منها تؤدي إلى حدوث الفقر، وتكمن هذه الأسباب بصورة عامة في:

- ✓ انعدام الدخل، أو انخفاضه تحت مستوى خط الفقر، وقد يكون انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية.
- ✓ ضعف أداء المؤسسات الحكومية، والاجتماعية، فيما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.
- ✓ الصدمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أف ا رد المجتمع، مثل الركود الاقتصادي وهذه عادة ما ينتج عنها الفقر المؤقت.
- ✓ عدم امتلاك الأفراد لمختلف أنواع الأصول المادية والبشرية، والأصول المادية مثل(الأرض والادخار)، وسهولة الوصول إلى(القروض المالية)، أما الأصول البشرية مثل '(المستوى الصحي والتعليمي الجيد، والمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية)[3].
- ✓ ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة قد ا رت الأف ا رد لمتطلبات سوق العمل، مثل انخفاض المهارة الفردية والتدريب.
- ✓ انتشار الجهل والأمية الذي شمل قطاعات واسعة من الشباب والنساء ممن تركوا الدراسة أما لغرض إكمال الخدمة العسكرية والدخول في ميدان العمل بالنسبة للشباب، وعدم القدرة على تغطية التكاليف الم ا رفقة

---

[1]- جون فريدمان ، **إعادة التفكير في الفقر**، تخويل السلطة وحقوق المواطنين ، ترجمة : زيات حمدي، مركز مطبوعات اليونسكو المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية الفقر، القاهرة ،العدد148، 1996،ص16-17.

[2]-إبراهيم سليمان مهنا : **التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية**، أبعاد وأثار على التنمية المستدامة، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 44 ، أبو ظبي، 2000 ،ص33

[3]- مجيد احمد علي، **دراسة السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر العراق**، اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفة, 2011،ص25

لعملية الدراسة كتوفير الملابس والحقائب والمواد القرطاسية إضافة لتكاليف النقل من والى المدرسة، وكذلك سيادة النظرة الخاطئة من عدم جدية الدراسة ونيل الشهادات العلمية مما أفرز العديد من الشباب الذين لا يمتلكون الشهادات العلمية التي تمكنهم من الحصول على الوظائف وتأمين مصادر العيش لهم ولعوائلهم[1].

- ✓ بعد بروز ظاهر التهجير الطائفي والذي شمل عدد كبير من العوائل الع ا رقية من شتى الطوائف وفي مناطق مختلفة من العراق تسبب ذلك بمعاناة كبيرة وقاسية لتلك العوائل، وبالتالي زيادة نسبة الفقر وذلك لأن أغلب العوائل الهاربة من العنف الطائفي الذي حصد الكثير من أبناء البلد تركوا كل ما يملكونه من أموال ومساكن وحاجيات ومصادر للعيش وفروا بأنفسهم وأهاليهم خشية على البقية الباقية منهم من القتل، فاستوطنوا بذلك الخيام التي نصبت لهم في الأماكن المقفرة من ضواحي المدن يفتقدون لجميع مصادر الخدمات ومستلزمات العيش مما أوجد كوارث إنسانية تهدد تلك العوائل[2].
- ✓ تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي بات يزعزع كيان الدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تتمثل بالاختلاسات الضخمة التي تأخذ من المال العام وتذهب إلى الحسابات الشخصية للمسؤولين الحكوميين، وبالتالي تركز الأموال الضخمة في أيد فئة قليلة من المجتمع، وحرمان الأكثرية من الناس من الخدمات الضرورية من الماء والكهرباء والمشتقات النفطية على أنواعها وبالتالي إثقال كاهل المواطن الع ا رقي في سبيل الحصول على تلك المستلزمات بأسعار باهضه مما أضاف أعباءً جديدة على أعبائه كاعتماد أغلب العوائل على كهرباء المولدات وشراء المشتقات النفطية بأعلى الأثمان[3].
- ✓ الرواتب الضخمة التي يتمتع بها المسؤولون الحكوميون، بالإضافة إلى المبالغ الكبيرة التي تصرف على الحمايات الشخصية لهم وتكاليف الإيفادات التي أخذت حيزًا كبيرا من الميزانية ، في حين يعاني الكثير من موظفي دوائر الدولة والمؤسسات الحكومية كالمعلمين على سبيل المثال من قلة الرواتب وعدم كفايتها لسد حاجات عوائلهم.

الآثار الناجمة عن الفقر:

1/الاثار الاقتصادية: من خلال المفاهيم التي سبق الاشارة إليها في ظاهرة الفقر، يتبين أنه ينطوي على عدم كفاية الدخل لتوفير الحاجات الضرورية التي توفر مستوى مقبول من المشاركة في مختلف نواحي الحياة، فالمستوى الصحي، التعليمي الجيد، التغذية، المسكن الملائم، كلها أمور ضرورية تضمن للفرد مشاركة فاعله في المجتمع، فسوء التغذية يؤدي إلى تدهور الأحوال الصحية، والمرض، وضعف القدرات الجسدية، والعقلية، ويؤدي إلى ضعف القدرة على العمل[4]،وقد أجريت دراسات عديدة أثبتت وجود علاقة سببية تبادلية بين المستوى الصحي الجيد النمو الاقتصادي، كالدراسة التي اجرتها منظمة الامم المتحدة(دراسة عبدالله صادق امين)(الفقر في فلسطين وسياسات

---

[1]- ربيع نصر، **الفقر في سورية مفاهيم بديلة**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم،2011،ص34

[2]- محمد الرماني، **الفقر حقيقته وأسبابه**، دار الورقات العلمية ط 1، الرياض 2005

[3]- عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ط 1، بيروت 2001 ,ص 63

[4]- مصطفى,محمود عبد السلام، **المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي**، الوراق للنشر والتوزيع ط 1، عمان 2014 ,ص 14

مكافحته)، اذ اثبتت هذه الدراسات ان المستوى الصحي له تأثير مباشر على الإنتاجية، أَن الصحة الجيدة تعطي الشخص القدرة على بذل مجهود أكبر في العمل ، وتسمح للفرد بالتمتع بحياة إنتاجية أطول[1].

2/ الآثار الاجتماعية والسياسية: يوجد عند الإنسان حاجات أخرى غير الحاجات الأساسية يطمح إلى إشباعها والوصول إليها، وقد صنف العالم ماسلو هذه الحاجات الى عدة اصناف سميت بهرم ماسلو والتي تبدا من الحاجات الضرورية وتنتهي بحاجات اخرى، مثل حاجات الانتماء، والتقدير، وتحقيق الذات، وما دامت الحاجات الأساسية غير مشبعة عنده فأنه لا يستطيع الانتقال إلى الحاجات الأخرى..)ويبقى الفقراء يناضلون من أجل إشباع الحاجات الأساسية، وقد لا يستطيعون إشباعها، مما يولد لديهم شعور باليأس والإحباط وعدم الانتماء للأسرة والمجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى التفكك الأسري والاجتماعي، ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من عدم التفاعل الاجتماعي والانغلاق على أنفسهم، ويصبحون في عزلة اجتماعية دائمة، وقد يؤدي اليأس والإحباط المتولد عند الفقراء إلى مشاكل أسرية واجتماعية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي[2]،و لاسيما أن الفقر أصبح يشكل تحديا أخلاقيا لجميع دول العالم في الوقت الحاضر فانه يؤدي إلى المزيد من "مظاهر العنف السياسي" والاضطرابات السياسية وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، كما ويساعد الفقر على تعميق درجة الاستبداد والدكتاتورية للأنظمة الحاكمة في الكثير من دول العالم وخاصة الد ول الفقيرة [3].

3/ الأسباب البيولوجية:ربط بعض المفكرين بين الفقر وعوامل بيولوجية وراثية في الإنسان، فمن وجهة نظرهم أن الفقير لا تتوفر لديه الخصائص الفيزيقية اللازمة كالذكاء والتكوين الجسمي الذي يؤهله للكسب والعمل بعكس الغني الذي تتوفر لديه كل المؤهلات اللازمة لذلك، ويستند هذا التفكير إلى الاعتقاد بتفوق الجنس الأبيض على بقية الأجناس الأخرى، فهو الجنس الأرقى في العالم، وبالتالي من حقه أن يحتل الصدارة والقيادة في العالم، ونفس هذا التفكير والفلسفة تنطبق على الشعوب المتخلفة التي لا تملك من المؤهلات والإمكانات التي تجعلها متقدمة ومتطورة[4].

خاتمة: يتخذ الفقر عدة أشكال على اختلاف درجة تطور الدولة أو المجتمع الذي ينتشر فيه، حيث يظهر في المجتمعات النامية في أشكال الجوع والافتقار إلى الأصول وأسباب العيش ويلازم سياسات توزيع غير فعالة والبطالة والأمية والأمراض ونقص الخدمات الصحية وانعدام المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي، أما في البلدان المتقدمة فإنه يفصح عن نفسه في أشكال الاستبعاد الاجتماعي وتزايد البطالة وتدني الأجور...

تعتبر مكافحة الفقر من المسائل الملحة على المستوى المحلي والدولي يتميز الفقر بتغير مظاهره عبر الزمان، فهو مرتهن بما يطرأ من تحولات في مستوى ظروف العيش وسمات الهوية الاجتماعية، إن التخفيف من الفقر يتطلب ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، على المستوى العالمي في مجال تطبيق سياسات التنمية المستدامة للحد من الفقر كالتجربة الماليزية التي اعتمدت توفير جو من الانسجام

---

[1]- احمد حامد رضوان مصطفي، **الفقر في ظل العولمة**، الدار الجامعية للكتاب ط 1، الإسكندرية 2012 ,ص 16

[2]- عبدالله صادق امين حسن , **الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته**, اطروحة، جامعه النجاح الوطنية, في نابلس،فلسطين، 2005 ,ص 19

[3]- ذكرى خليل العامري، **السكن العشوائي و اثره في انتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب في مدينة بغداد**, رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الاساسية, قسم الجغرافية, 2014 , ص 120

[4]-بلقاسم سلاطنية،سامية حميدي ،العنف و الفقر في المجتمع الجزائري ،دار الفجر . للنشر والتوزيع ،الاردن،2008 ،ص95.

والتآلف بين الأقليات التي تشكل المجتمع، وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يقود إلى المساواة في التوزيع من بين آليات دعم النمو التي ركزت عليها ماليزيا نجد توفير آليات للتمويل تتناسب مع أوضاع الفقراء عن طريق مؤسسات خاصة وتحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.

وسائل الاتصال : القرية الكونية المعاصرة :13

تمهيد: ان الاتصال ظاهرة قديمة قدم التاريخ إذ ارتبطت بوجود الانسان، واتخذ اشكالاً مختلفة ووسائل عديدة تعبر عن طريق تفكيره، وما تطور أشكال ووسائل الاتصال الا دليل على تطور الانسان عبر المراحل التاريخية اذ انتقل الاتصال من الاعتماد على المعلومات واشعال النار وصوت الدف وغيرها من الوسائل المرتبطة بالحواس في المراحل البدائية الى استخدام الكتابة ثم الطباعة في مرحلة الاكتشافات ليكسب الاتصال بعد جماهيرياً في العصر الحديث باختراع الصحافة المكتوبة، ثم الراديو فالتلفزيون ليصل الاتصال في عصر الانترنت الى مرحلة أصبح فيها نشر المعلومات واستقبالها يتم بصورة بدون أي رقابة متجاوزاً كل الحدود ومختصر المسافات بسرعة فائقة، ومن ثم تمكنت وسائل الاعلام من ان ترسم مجالاً واسعاً في خريطة اهتمام الافراد من المستويات والتخصصات كافة لما توفره من مواد مختلفة في مجالات واسعة ومتعددة في حين ان المتغيرات السياسية والاجتماعية في العالم كبيرة، معها يتطور الاتصال بشكل مذهل,

ماهية وسائل الاعلام والاتصال: تعددت واختلفت مفاهيم الاتصال بين الباحثين وفقاً لتخصصاتهم وتوجهاتهم، فالاتصال هو عملية تفاعل بين طرفين مرسل مستقبل وتتم هذه الأخيرة في ظروف اجتماعية معينة، وفي هذا الصدد يعرف علماء الاجتماع الاتصال على أنه عملية تفاعلية رمزية، وهو ذلك الفعل الذي يتم من خلاله تبادل المعاني والمعلومات بين الافراد عن العالم ،أو المحيط الذي يعيش فيه بهدف تغيير السلوك والتأثير في المحيط، وتتم عملية الأفكار والمعاني بين المرسل والمستقبل بطريقة مباشرة حيث يتوجدان في مكان واحد ، بنقل رسالة تحمل المعلومات أو الآراء أو الاتجاهات أو المشاعر الى الأخرين، لتحقيق هدف ما عن طريق الرموز لتحقيق استجابة ما في ظرف ما ' أو سياق /بيئة اتصالية) بغض النظر عما قد يعترضها من تشويش[1].

خصائص وسائل الاعلام:

- **التفاعلية:**حيث يتبادل القائم بالاتصال والمتلقي الأدوار، وتكون ممارسة الاتصال ثنائية الاتجاه أي تبادلية حيث يكون هناك حوار بين الطرفين.
- **التزامنية:** وهي إمكانية التفاعل مع العملية الاتصالية في الوقت المناسب للفرد.
- **المشاركة والانتشار:** تتيح وسائل الإعلام والاتصال الجديدة لكل شخص يملك أدوات بسيطة ان يكون ناشرا بإرسال رسالته إلى الأخرين.

[1]-صالح خليل أبو اصبع ،**الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة**،ط5، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2006م،ص14

- **الحركة والمرونة**: يمكن نقل هذه الوسائل الجديدة بحيث تصاحب المتلقي والمرسل، مثل الحاسب المتنقل، وحاسب الأنترنت والهاتف الجوال، والهواتف الذكية، والأجهزة الكفية، بالاستفادة من الشبكات اللاسلكية.
- **الكونية:** حيث أصبحت بيئة الاتصال بيئة عالمية، تتخطى حواجز الزمان والمكان والرقابة.
- **اندماج الوسائط:** في وسائل الإعلام والاتصال الجديدة يتم استخدام كل وسائل الاتصال، مثل النصوص والصوت والصورة الثابتة والصور المتحركة، والرسوم البيانية ثنائية وثلاثية الأبعاد.
- **التخزين والحفظ:** حيث يسهل على المتلقي تخزين وحفظ الرسائل الاتصالية واسترجاعها، كجزء من قدرات وخصائص وسيلة الاتصال بذاتها[1].

دور وسائل الاعلام في تكوين الرأي العام: عرفت المجتمعات الإنسانية على اختلاف درجات تقدمها عبر التاريخ الإنساني اشكالا وصورا مختلفة للاعلام، اذ أن معرفة الانسان اللغات المختلفة ورموزها قد مكنه من معرفة الثقافة ونقلها عبر الأجيال المختلفة،وبذلك كان الانسان هو الحيوان الوحيد القادر على نقل تراثه الثقافي والاجتماعي وتعليمه للأجيال اللاحقة[2]، واستخدمت التجارة والتجار كوسطاء لنقل الرسائل والاخبار بين المجتمعات المختلفة،وقام منادى القرية في المجتمعات التقليدية بدور هام في الإعلان عن مختلف المناشط لأهل القرية، وفي المجتمعات الصحراوية كان منادي القرية يقوم بالإعلان عن يوم بدء الزراعة، ويوم الحصاد،ويوم الدراس،والدعوة للمشاركة في العمل وحفر الابار وتطهيرها[3].

خاتمة: مر الاتصال بتطورات عديدة على مستوى وسائله، فما نعيشه اليوم من سرعة وتفاعلية في تدفق المعلومات بفضل تكنولوجيا الأنترنت لم يكن متاحا في السابق قبل اختراع تلك الوسيلة، وهذا هو جوهر التطور البشري، فكل اختراع على مستوى الاتصال يساهم في تيسير التواصل بين المرسل والمستقبل، أو بعبارة أخرى فالوسيلة الجديدة تسعى دائما لتجاوز القصور التواصلي للوسيلة التي سبقتها من ناحية النشأة، فالأنترنت أضافت خاصية التفاعلية المفقودة في التلفزيون، والتلفزيون أضاف الصورة المتحركة المفقودة في الراديو، والراديو بدوره أضاف الكلمة المسموعة والسرعة في نقل الخبر، وهما الخاصيتان المفقودتان في الصحافة المكتوبة.

المصادر والمراجع :

1. أيمن أبو الروس، **نابليون بونابرت، امبراطور فرنسا الذي اكتسح أوربا ثم وقع في الفخ الروسي**، مكتبة الساعي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة،2013.

[1]- شيماء بلونيس، **دور وسائل الاعلام والاتصال الجديدة في التغير السياسي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2015، ص 10

[2]- محمد الجوهري وآخرون،**علم الاجتماع ودراسة الاعلام والاتصال** ،دار المعرفة الجامعية،1992،الإسكندرية ، ص291

[3]-نفسه،ص291

2. أشغال الملتقى الدولي الثالث حول الفاتح عقبة بن نافع الفهري رضي الله عنه، **الحواضر العلمية الجزائرية و افريقيا**، أيام8-9-10 مارس 1929 ،بمدينة سيدي عقبة ،منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ،بسكرة .
3. احمد عابد واخرون، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلم،(لاروس)،.
4. أنتوني غِدِنِز،**علم الاجتماع**،ترجمة: فايز الصياغ،ط4،المنظمة العربية للترجمة،بيروت،لبنان، ومركز دراسات الوحدة العربية.
5. اسامة المجذوب ، **الجات ومصروالبلدان العربية .. من هافانا الى مراكش**، الدار المصرية اللبنانية ، 199.
6. اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين، التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا، مخبر الإنسان والمدينة،جامعة منتوري ، قسنطينة.
7. احمد حامد رضوان مصطفي، الفقر في ظل العولمة، الدار الجامعية للكتاب ط 1، الإسكندرية 2012 .
8. أنتوني غيدنز،علم الاجتماع،ترجمة وتقديم: فايز الصياغ، ط1، منتدى مكتبة الإسكندرية،بيروت،لبنان،2005.
9. إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية، تركيا، ج1، د.ط.ت.
10. إلهام محمد علي ذهني، **جهاد الممالك الإسلامية في غرب افريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850-1914)**،دار المريخ للنشر،1988.
11. الختاتنة عبد الخالق، م**ستقبل التنمية العربية في ظل العولمة**، في الملتقى الدولي (الجزائر والعولمة) قسنطينة،22-1999/11/23.
12. الأمم المتحدة،**تقرير الأمين العام للأمم المتحدة**، الوثيقة رقمA24111/47/277-S/،1992 .
13. الجيلالي عبد السلام أرحومة، **حماية البيئة بالقانون**، دار الجماهيرية، المكتبة القانونية، مصراته ليبيا، 2003.
14. إعلان ريو دي جانيرو بشأن **البيئة والتنمية 0995** ، المبدأ الأول.
15. إبراهيم سليمان مهنا : التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية، أبعاد وأثار على التنمية المستدامة، ط 1، مركز الإمارات .للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 44 ، أبو ظبي، 2000 .
16. بوخاوة إسماعيل، **عندما تتسلعن الثقافة في زمن العولمة**، جريدة الخبر 13جانفي 1999.
17. بطرس غالي، **سياسة عدم الانحياز بعد التصالح الأمريكي السوفياتي** ،مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام،العدد31،القاهرة، 1971.
18. بوعباش اسماعيل، **الإبحار غير الشرعي في ميناء الجزائر**، مذكرة تخرج، 2011 م، الجزائر

19. بلقاسم سلاطنية،سامية حميدي ،العنف و الفقر في المجتمع الجزائري ،دار الفجر . للنشر والتوزيع ،الأردن.
20. ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1997 .
21. ج.برونوفسكي،تر/ موفق شخاشيرو، ، **ارتقاء الإنسان**، سلسلة عالم المعرفة، مراجعة: زهير الكرمي ،المجلس الوطني للثقافة والفنون . والآداب،مارس 1981 م، الكويت.
22. جون فريدمان ، إعادة التفكير في الفقر، تخويل السلطة وحقوق المواطنين ، ترجمة : زيات حمدي، مركز مطبوعات اليونسكو المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية الفقر، القاهرة ،العدد148، 1996.
23. حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**،ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،2000.
24. حسان خضر،**أسواق النفط العالمية** ،جسر التنمية،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية،العدد57،نوفمبر-تشرين الثاني،السنة الخامسة،الكويت.
25. حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**،ط1،الرياض،العبيكان للنشر،2007 م
26. حمدي عبد العظيم : فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، طنطا ، 1995 .
27. ذكرى خليل العامري، السكن العشوائي واثره في انتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب في مدينة بغداد, رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الاساسية, قسم الجغرافية, 2014
28. ربيع نصر، الفقر في سورية مفاهيم بديلة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم،2011.
29. زياد العرجاء، **دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة وحتى عام2012**،أمواج للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2014.
30. سعد الدين ابراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 .
31. سوزان شنيدر, **الأسواق النفطية**،www.journalismtraining.net .
32. سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة, **مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية** ،دراسة تحليلية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة،ع36، 2013.
33. سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن20 و21، 200.
34. سامي منصور،**مؤتمر باندونغ ومولد عدم الانحياز**،مجلة السياسة الدولية،/ؤسسة الاهرام،الغدد80، القاهرة،1985.

35. شيماء بلونيس، **دور وسائل الاعلام والاتصال الجديدة في التغير السياسي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2015.
36. شغيب سعيد،**الجزائر الوجه الجديدة للمهاجرين الأفارقة**، مذكرة تخرّج، 2011 م، الجزائر.
37. صاري عزقي، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وطرق التصدي لها**، مذكرة تخرّج، 2011 م،الجزائر.
38. صباح العشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الج ا زئر، الطبعة الأولى، 2010.
39. صالح خليل أبو اصبع ،الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة،ط5، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2006م.
40. طارق إبراهيم الدسوقي عطية، **الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة**، الإسكندرية مصر، دار الجامعة الجديدة، 2009
41. عبد العزيز فهمي، **الاستعمار عدو الشعوب**، مكتبة النهضة المصرية.
42. علي إبراهيم عبده، **المنافسة الدولية في أعالي النيل،1888- 1906**،رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية- كلية الآداب.
43. عبد الحميد زوز ،**تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا** ،ديوان المطبوعات الجامعية،2009.
44. عبد الجليل كاظم الوالي " **:جدلية العولمة بين الإختيار والرفض**." مجلة المستقبل العربي،العدد275،جانفي2002.
45. عبد الله عبد الخالق، **العولمة وجذورها وفروعها وكيفية التعامل معها عالم الفكر**،المجلد28، العدد 2، أكتوبر،ديسمبر1999.
46. عبدالخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية** ، سلسلة عالم المعرفة،العدد133، الكويت،1989.
47. علي مصطفى ، **الشمال والجنوب الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر**،مجلة جامعة دمشق–المجلد- 27 العدد الأول+الثاني2011 .
48. عبد القادر العفوري ، **العولمة والجات،التحديات والفرص**،مكتبة مدبولي،القاهرة،2000.
49. عزت حجازي،**الشباب العربي ومشكلاته**،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1985،الكويت
50. عبد الله بن جمعان الغامدي، (**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة)**، مجلة الاقتصاد، والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009 ، العدد 01 .

51. عيسى دباح، **موسوعة القانون الدولي**، المجلد الرابع، القانون الدولي في مجال حماية البيئة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، الإصدار الأول، 2003 .
52. عبد العظيم الجنزوري، **الاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1999 .
53. على محمد جعفر،الأحداث المنحرفون: الانحراف، المسؤولية الجزائية، التدابير.المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت،1984.
54. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط 1، بيروت 2001 .
55. عبدالله صادق امين حسن , الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته, اطروحة، جامعه النجاح الوطنية, في نابلس،فلسطين، 2005
56. فراس صبار الحديثي، **المنظمات الدولية المعنية بالبيئة في نطاق منظومة الأمم المتحدة**، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،200).
57. قو يدري قوشيح بوجمعة ،**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**(رسالة ماجستير) جامعة الشلف ،الجزائر 2006.
58. قابس محمد، **الهجرة غير الشرعية للأفارقة بالجزائر**، مذكرة تخرّج، 2011 م، الجزائر.
59. كولن كامبيل،فراوكه ليزينبوركس، يورغ شيندلر،فتَنر تسيتيل،**نهاية عصر البترول التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**،ترجمة: عدنان عباس علي،االعدد307 ،الكويت, سبتمبر 2004 .
60. محمد محفوظ،**حرب الخليج امتحان للشرعية الدولية**،نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله (د،ت.ط).
61. محمود شاكر، **الكشوفات الجغرافية، دوافعها-حقيقتها**، ط2، المكتب الإسلامي،1408ه/1988م، بيروت-دمشق.
62. ماجد ابراهيم عامر, **تطور خارطة سوق النفط العالمية والإنعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك**,مجلة النفط والتعاون العربي أوابك, المجلد42،, العدد156 ،2016.
63. ماري فرانس ليريتو،**صندوق النقد الدولي وبلدان العال الثالث**،دار طلاس للدراسات والترجمة،دمشق،1993،ص43،وسهيل الفتلاوي منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،20016.
64. مصطفى حسين،**المنظمات الدولية**،الدار الجامعية ،بيروت،1969.
65. منتصر جمال، **دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث**،الدفاتر السياسية والقانون،عدد خاص،جامعة باجي مختار،الجزائر،2011
66. مجذاب بدر ومحي الدين حسين ،**المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط** ،طرابلس ، ليبيا ، 1998 .
67. محمد عبد القادر الفقي، **البيئة مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.

68. محمد زعباط ، **خطر الهجرة الصينية نحو الجزائر**، مذكرة تخرّج، 2011 م، الجزائر.
69. محمد على حسونة ، **مسئولية الدولة عن أضرار التلوث البيئي** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2014.
70. محمود حسن،الاسرة ومشكلاتها،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.
71. مولود قاسم نايت بمقاسم، مفهوم العدالة الاجتماعية، مجلة الأصالة الشهرية، العدد 16 ، السنة الخامسة، أفريل،1976.
72. مجيد احمد علي، دراسة السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفة, 2011.
73. مصطفى,محمود عبد السلام، المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي، الوراق للنشر والتوزيع ط 1، عمان 2014 ,.
74. محمد الرماني، الفقر حقيقته وأسبابه، دار الورقات العلمية ط 1، الرياض 2005.
75. محمد الجوهري وآخرون،**علم الاجتماع ودراسة الاعلام والاتصال** ،دار المعرفة الجامعية،1992،الإسكندرية
76. نابليون بونابرت، **مبادئ الحرب** ،ترجمة: هشام البطل، مكتبة النافذة،ط1، 2011،الجيزة.
77. نبيلة إسماعيل رسلان، **المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية**،الأسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2007
78. نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2011 .
79. هانس بيتر مارتين،هارالد شومان،**العولمة،الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**،ترجمة: عدنان علي،سلسلة عالم المعرفة،العدد238،الكويت،1998.
80. يحي بوعزيز، **الاستعمار الحديث في افريقيا**، المؤرخ العربي مجلة فصلية تاريخية تعنى بشؤون التراث والتاريخ العربي والعالمي، تصدر عن الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب-بغداد، العدد 31، السنة12 ، 1407هـ/1987م.
81. يحي محمد النهاني،معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،2008.
82. يوسف القرضاوي :**المسلمون و العولمة**. دار التوزيع و النشر الإسلامية، القاهرة 2000 .

المراجع الأجنبية:

83. Donald Horowitz ; « Democracy in societies »Journal of Democracy,vol4(october1993)
84. E- odum, ecdogy, the **link between the natural and soscial sciences**,u,s,a .
85. Frederck C.Mish, Merriam-webster's Collegiate Dictionary, Eleventh Edition(USA : SpringfieldMassachusetts, 2003 .
86. Gilles Darmois et jean pierre favennec, les marchés de l'énergie-l'énergie à quel prix ?edition 2ème edition, technip, paris, 16 mai 2013
87. Hussam Ahmed Hindawi: "The Limits of the Security Council's Powers in the Light of the Rules of the New World Order," first edition, Cairo, 1994
88. http ;//www.assenbly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref/XML2HTML-EN.asp ؟/fileid-15026§Lang=en

89. https.//www.coe.int/en/web/portable/home
90. Jahangir ,Amuzegar,theNorth-South Dialogue from conflict to compromise in foreign affairs 26/2/2015
91. Larry Diamond,Political culture and democrady in developing countries(london Lynne Rinner publishers,1993
92. Miranda Steel, Oxford Wordpower Dictionary(university press,2002)
93. Nicolas Carnot, Caterine Hagege, le marché pétrolier, la direction de la prévision et de l'analyse économique,ministère de l'économie des finances et de l'industrie,Nº53-novembre 2004
94. United Nations Conference on Trade and Development, New Geography of International Trade: South-South Cooperation in an Increasingly Interdependent World, Eleven Session, San Paulo, 13-18 June, 2004
95. Salah Shalaby Abdel Badi: "International Organizations in International Law and Islamic Thought", Second Edition, Cairo, 1996
96. Salah Al-Din Amer: "Taba Arbitration", a legal study, first edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo 1992
97. Stephen G. King: " The New Authoritianism In The Middle East And North Africa " Bloomington, Indiana University Press , 2009.
98. imposed on him by a court's ruling ".
99. Samuel Hantington,the third wave,democracy in the late twentieth(Oklahoma ,Norman University pree 1991
100. This stipulates Article 94 of the Charter: "Every member of the United Nations undertakes to pass the ruling of the International Court of Justice in any case to which he is a party if one of the litigants in a case refuses to do what is imposed on him by a court's ruling ".
101. The Kenneth C. Shadlen , "Resources, Rules and International Political Economy: Politics of Development in the WTO," in Sarah Joseph, David Kinley and Jeffrey Waincymer, ed., World Trade Organization and Human Rights: Interdisciplinary Perspectives. Edward Elgar, 2009

فهرس المحتويات:

أ - قضايا سياسية

1 - الاستعمار و التحرّر

2 - الشرعية الدولية : المزايا و المآخذ

3 - السّلام العالمي و السّلم المدني

4 - التحوّل الديمقراطي و حقوق الإنسان : المعادلة الصعبة

ب - قضايا اقتصادية

5 - العولمة و ذهنية الهيمنة

6 - سوق البترول الدولية : لعبة الذهب الأسود

7 - الحوار بين الشمال و الجنوب

8 - التكتلات الاقتصادية العالمية

ج - قضايا اجتماعية

9 - الهجرة غير الشرعية : مأساة الحضارة المعاصرة

10- البيئة بين المدّ و الجزر

11- الفقر و المديونية

12- وسائل الاتصال : القرية الكونية المعاصرة